

التضخم النقدي بين التفسير والتبرير
مع اشارة خاصة للظاهرة عند مستويات مختلفة من نمو الدخل
الوطني في العراق للمدة 1990 – 2015

م.د. اقبال هاشم

م.د. عبد الزهرة فيصل يونس

الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد/

الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد /

قسم الاقتصاد

قسم الاقتصاد

المُستخلص :

لقد كان التحليل الاقتصادي منذ ان أرسيت أركانه حتى نضجت مضامينه وادواته يأتي لاحقاً ليستقصي الاسباب ويجانس الصفات ويستنبط ما ينتظم الظواهر من الجواهر الكلية التي تعارف الباحثون والعلماء على نعتها بـ (القوانين) ، لذلك يمكن القول بان التضخم بوصفه تجلي الاختلالات بين تباري التدفقات النقدية والسلعية اصبح محسوساً مع الانتقال من اقتصاد الاكتفاء الذاتي الى الاقتصاد التبادلي، وهذا يعني انه وجود سابق للوعي به إذ ان تراكم آثاره وتزايد الخشية من مخاطره هو الذي دفع الباحثين للتعمق في دراسته فذهبوا في تبيان علله وتسليط الاضواء على انعكاساته الاجتماعية والتنموية والاجتهاد في وصف طرائق معالجته مذاهب شتى لا يهيمن اي منها على الحقيقة كاملة ولكنه في الوقت نفسه ينطوي على قبس منها أثرنا الاهتداء بإيحاءاته وابجدياته المنهجية لدراسة وقياس العلاقة التكاملية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدلات الاسعار المنعكسة عن تفاعلاتها في الاقتصاد العراقي بُغية التوافر على رؤية شاملة يضمن الخلود اليها امكانيات التنبؤ بمسارات تطورها المستقبلية فان اصبنا حسبنا المحاولة وان اخطأنا فشافعنا عن الخطأ نية صادقة وجهد حثيث .

Abstract

The economic analysis, since the establishment of its pillars until the maturity of its contents and tools, comes later, because it is concerned with investigating the reasons, and devising what regulates the total phenomena, that researchers and scientists knew about the laws. Based on this introduction, it can be said that inflation, as a phenomenon reflects the imbalance between the two monetary and commodity flow streams, became tangible, with the transition from the economy of self-sufficiency to the economy of exchange. This means that it is existed before the awareness about it, as the accumulation of its effects and the growing fear of its risks is what motivated researchers to study in depth, they went on to explain its reasons, and shed light on the social and developmental repercussions, and the methods of dealing with different doctrines. We have used its methodologies to study the phenomenon of inflation in the Iraqi economy, and to measure the complementary relationship between its basic variables to get a comprehensive vision that ensures predictability of its future development paths. If we succeed, then we try, but if we failed, we have only tried and make a desired will, and strenuous effort.

المقدمة

الظواهر التي تتكرر بتكرار الحوادث المولدة لها تشكل مجالا خصبا للبحث العلمي المعني ابدا بالعام المشترك والمتواتر بوصفه منبع القوانين وبينتها الحاضنة ، والتضخم واحد من تلك الظواهر الذي بقي وجوده مُحْتَجِباً عن الابصار حتى تراكمت آثاره وبانت انعكاساته فهرع الاقتصاديون يُقَلِّبون النظر في اسبابه ومقتضيات علاجه ، علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى وتأثيره على سياق تطورها ، فمنذ القرن الخامس عشر وتفسير الإقتران بين عرض النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار كان هاجسا للتجارين (الميركانتيليين) الذين لازالت تحليلاتهم للعلاقة بين سعر الفائدة والتضخم تحتل مكانة مرموقة في الفكر الاقتصادي الحديث والمعاصر .

ورغم تباين المجتمعات من حيث مستوى تطورها والقيود الحاكمة لنزعتها الاستهلاكية ورصيدها من الموارد الاقتصادية يكاد الاجماع يكون تاما بين الباحثين على ان اسباب التضخم الذي يداهم اقتصادياتها تُغرف من منهل واحد يتحدد بجدلية العلاقة بين الاقتصادين العيني والنقدي ، وهذا لا يعني مُصادرة التمايز الذي تفرضه الظروف الذاتية والموضوعية بل الاقرار بانتماء العلل ومصادقاتها الى نسق بنيوي مشترك ، فالإنتاج المحلي الاجمالي وعرض النقود فضلا عن الانكشاف الاقتصادي هي التي تمثل الاسباب الاساسية لنشوء الظاهرة ، اذ بتفاعلها تتحدد مديات الأثر وفاعلية المؤثر مُسفرة عن مُركَّب جديد السمة الغالبة عليه هي (التكيف) لذلك ظل التضخم اتجاها عاما ينتظم سير الاقتصادات نحو النمو والتجدد ، ولازالت الموازنة بين كونه ايجابيا حتميا او سلبيا مُصطنعا اشكالية لم يهتد الاقتصاديون الى حسمها بعد.

استنادا الى هذه الرؤية استكملنا دراستنا بالإشارة الى مقدمات ونتائج الظاهرة في العراق باحثين عن خصوصية التفاعل بين اسبابها ، البنيوية والطارئة ، وتجلياتها المتجذرة والزائلة .

فرضية البحث : ان التضخم شكل معلمة من معالم الاقتصاد العراقي رغم سيادة أنظمة اقتصادية متباينة من حيث الفلسفة والمنطلقات عبر التجربة التاريخية من 1990 – 2015 .

هدف البحث : يتلخص هدف البحث بتقصي جدلية العلاقة بين البُعدين الداخلي (فجوة العرض والاصدار النقدي المُفَرِّط) والخارجي (الانكشاف الاقتصادي) وتداخل انعكاساتهما على المستوى العام للأسعار في العراق للمدة 1990 – 2015.

منهجية البحث : لقد اتبعنا في دراستنا منهجا استقرانيا يقوم على ركيزتين هما : التوصيف بالاعتماد على الكتابات الموثوقة والبيانات الاحصائية المُعْتَمَدة والمساهمات العلمية الرصينة والجادة ، والتحليل استنادا الى المقارنات النقدية بين السرد النظري ومعطيات الواقع الموضوعي وذلك للتوافر على رؤية حقيقية غير محكومة بمقولات مُسبَّقة تدّعي الصلاح والإطلاق ولا تؤمن بالنسبية والإختلاف .

ولغرض الإحاطة بموضوع الدراسة تناولنا مقترباته عبر المحاور الآتية :

المحور الاول : التضخم .. الظاهرة والتجليات .

المحور الثاني : التضخم .. النظرية والآثار .

المحور الثالث: التضخم في الاقتصاد العراقي ... التحليل و القياس .

الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول

التضخم ... الظاهرة والتجليات

التضخم ظاهرة تليدة من حيث كونها وجودا متحققا ووعيا إستباقيا , فبعد انحلال إقطاعيات القرون الوسطى وفك أسر العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية من الإنغلاق والتفوق جاءت وتحديدًا بعد عام 1868 البداية الحقيقية لدراسة الظاهرة على وفق منهج تحليلي ورؤية علمية , ويمكننا تمييز مرحلتين في تشخيص المشكلة وتأطيرها هما : مرحلة الرصد والفرز , ومرحلة الاستنباط والتفسير , ومع تراكم المعطيات المعرفية بخصوصها اكتسب تعريفها طابعا تكامليا جعل الوعي باحداثياتها اوسع مدى واكثر نضوجا .

عرّفها جونسون على انها "الارتفاع المؤكد للاسعار"⁽¹⁾ دون ان ينتبه الى ان الارتفاعات السعرية اللحظوية قصيرة الاجل حتمية ايضا ومع هذا لا يمكن عدّها ضربا من ضروب التضخم .

اما (بال) فيعتقد بان وضع تعريف جامع مانع لمصطلح (تضخم) امر ليس بسيطا ولا مُيسرا لإنباء الظاهرة على متغيرين مترابطين ولكنهما مستقلين في الوقت ذاته هما : الدخل والسعر⁽²⁾ , لذلك اضحى التضخم على وفق (بيجو) زيادة الدخول النقدية منسوبة الى ناتج العمل فهو " الحالة غير الطبيعية للزيادة في كمية النقود"⁽³⁾ . اذّ (عندما يتضاعف حجم العملة المتداولة سريعا قياسا على عرض البضائع والخدمات تنخفض قيمة النقود وترتفع الاسعار)⁽⁴⁾ .

ويرى (Growther) بان التضخم هو "انخفاض قيمة النقود كنتيجة لارتفاع الأسعار"⁽⁵⁾ متغافلا عن ان العكس قد يكون صحيحا, اي ان الاسعار ترتفع بسبب انخفاض قيمة النقود الناتج عن الاصدار النقدي المكشوف ويؤكد (جيمس جوارتيني) على هذه الحقيقة بقوله : ان سبب التضخم هو النمو السريع (في كميات النقد المتاحة لأية امة , وهي عملتها وحسابها الجاري وشيكات المسافرين , بمعدلات اسرع من معدلات نمو الاقتصاد)⁽⁶⁾ .

وخلافًا لما سبق يذهب (اينزيغ) الى ضرورة الوقوف على العوامل المنشئة للتضخم والمُتسببة في حدوثه لكي نتمكن من تعريفه , فشيوخ هذه الظاهرة في بريطانيا للمدة 1900 – 1951 كان نتيجة لارتفاع اسعار المواد الخام المستوردة مع محدودية وعاء العملة والائتمان الداخليين , وامام تراجع الموجودات المالية لمنشآت الاعمال كان لابد من اللجوء الى الجهاز المصرفي للحصول على تسهيلات اضافية , واتساقا مع ما سبق يحدد (اينزيغ) انواعا متداخله من التضخم مثل : تضخم العملة والائتمان والقوة الشرائية والميزانية وفيض الاستثمار فضلا عن تضخم نقص الانتاج , وهكذا يصبح لكل علة معلول ينبثق عن مفاعيلها ويتلبس بلبوسها⁽⁷⁾ , وما يُسجل له هنا هو انه اشار بكل وضوح الى التضخم المستورد سواء المُحمّل بعلاوة المنشأ او الناجم عن القيود التجارية فضلا عن تاكيده على الارتباط بين التضخم النقدي وتضخم الاسعار اذ يشير الاول الى

اختلال التوازن بين وسائل الدفع الفائضة والحاجة الفعلية لها مما يقود الى زيادة معدلات الاسعار بوتيرة متصاعدة . ويرتكز (هانسن) في تحليله للظاهرة على فرضيتين مترابطتين هما : (8)

1- في اي نظام اقتصادي يمثل الطلب على الانتاج وعوامله (D) ديناً مكافئاً لعرض النقود (MS) ، اي ان :

$$D = MS$$

2- ان العرض الكلي من السلع والخدمات وعوامل الانتاج يُشكّل طلباً في الوقت نفسه على النقود . ومن اجل صياغة نظريته على وفق المنطق الرياضي لجأ (هانسون) الى التمييز بين نوعين من الاسواق هما :

سوق السلع	سوق العوامل الانتاجية
n : عدد الاسواق	m : عدد اسواق العوامل الانتاجية
i : عدد السلع المتداولة	j : عدد عوامل الانتاج الموظفة
x : التناسب السلعي	xr : التناسب بين عوامل الانتاج
p : اسعار السلع	pe : اسعار عوامل الانتاج

$$\sum_{i=1}^n x \cdot p + \sum_{j=1}^m x_r \cdot p_e > 0 \quad \text{-----} \quad (1)$$

$$\sum x \cdot p \geq 0 \quad \text{-----} \quad (2)$$

$$\sum x_r \cdot p_e \geq 0 \quad \text{-----} \quad (3)$$

وقد استنتج من المعادلات اعلاه حقيقة كون ان فائض الطلب في السوقين النقدية والسلعية هو الذي يتسبب في حدوث ظاهرة التضخم بوصفها (حالة عدم التوازن المنعكسة عن زيادة القوة الشرائية المُفضية الى تصاعد المستوى العام للاسعار) (9) .

ولكن مايؤخذ على (هانسن) هو انه لم يوضح اي نوع من عرض النقود يقصد في معادلته ، هل هو M1 : (العملة + الودائع تحت الطلب) ، أو M2 : (M1 + الودائع التي يحتفظ بها الجمهور في المصارف الاجنبية او لدى المؤسسات الحكومية) ، ونستبعد ان يكون مقصوده (M3) لأنها أُستُحدثتْ بعد عام 1980 من قبل البنك الاتحادي الفيدرالي الامريكي . (10)

ومع كل ذلك يكاد الاجماع ان يكون تاماً بين الاقتصاديين حول اشتراط تزامن حدوث المتغيرين الحاكمين لاكتمال التوصيف، وهما :

1- السعر (p) ، فارْتِفاع هذا المؤشر يدل على وجود الظاهرة وبغض النظر عن اسبابها .

2- الزمن (t) الذي يجب ان يكون ملحوظاً ومُمتداً .

وبكلمة موجزة يعبر التضخم عن (الارتفاع المستمر والشامل في المستوى العام للاسعار) (11) وحسبُ .

المحور الثاني

التضخم ... النظرية والآثار

نستطيع القول اهتداءً بما سبق ان الظاهرة بكل ابعادها لا تتجاوز حدود ثنائية (القدرة الشرائية - السعر) او لنقل ترابطية الاسواق (السلع والخدمات / العمل) من حيث كونهما لا يتحركان الا بدافع تحصيل الدخل وان حصة اي منهما تنقص او تزيد من حصة الآخر، والسؤال الذي ينطوي عليه المسار التكاملي لكلا السوقيين يبقى لماذا؟

لقد تبلور الجواب عن هذا الاستفهام الكبير في ثلاثة اتجاهات تحليلية هي :

1- نظرية فجوة العرض ، حيث يذهب انصارها الى ان السياسات المالية او النقدية التوسعية تفضي

الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات اعلى من الزيادات المُتَماهية مع العرض الكلي ، وينعكس هذا الاختلال حتماً بصورة زيادات متوالية في المستوى العام للأسعار، فتخفيض معدلات الضريبة يعني ضمناً زيادة الدخل القابل للتصرف بالنسبة للقطاع العائلي ومعدلات الارباح بالنسبة لقطاع الاعمال مما يقود الى زيادة الانتاج ، اذن لماذا ينشأ فائض الطلب في نهاية المطاف ؟. يُعَلَّل اصحاب هذا الاتجاه التحليلي (التناقض المُتصوَر) عن ازدواجية التأثير بالآتي :

أ- ان الزيادة في الطلب الاستهلاكي لا تحدث نتيجة زيادة الدخول القابلة للتصرف بعد التخفيض الضريبي وانما بفعل اعتماد المستهلكين على مدخراتهم السابقة ومكتنزاتهم النقدية فضلاً عن الاعتمادات الاستهلاكية .

ب- ارتفاع معدلات الاتفاق العام استجابة للزيادات المتوقعة في اجور ورواتب العاملين في القطاع الوظيفي اضافة الى الاعانات الحكومية والموارد المخصصة للاشغال العامة .

ج - ان زيادة معدلات الارباح تقود الى زيادة الميل المتوسط للاستثمار ، وهذا يعني زيادة طلب القطاع الخاص ومزاحمته للقطاع العام على الموارد الاقتصادية المتاحة مما يقود الى زيادة اسعارها ، اي زيادة التكاليف الانتاجية وسعي رجال الاعمال لنقل اعبائها الى المستهلكين النهائيين .

د- ان انخفاض اسعار الصرف الناجم عن السياسات النقدية التوسعية يترتب عليها زيادة في الصادرات التي تصبح اكثر قدرة على التنافس وتاليا نقص العرض الكلي بمقدار نسبة الصادرات الموجهة للأسواق الدولية . ويستند انصار هذا الاتجاه على تحليل اقطاب النظرية الكمية للنقود الذين وظفوا ادوات قانون العرض والطلب في تفسير آليات تحديد اسعار السلع والخدمات بوصفها انعكاساً لتغيرات

قيمة النقود(12) ، فمع افتراض ثبات سرعة التداول (V) المحكومة بعوامل ثقافية ومؤسسية (نظام تسوية المعاملات اليومية ، التقنيات المصرفية ، طريقة توزيع الرواتب والاجور ، العادات الادخارية) وبلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يجد اي تغيير في عرض النقود صداه في المستوى العام

للأسعار، ويمكن التعبير عن هذه النتيجة رياضياً على وفق المتطابقة الآتية : (13)

$$M.V = P.Y \quad \text{---- (1)}$$

$$M = \frac{P.Y}{V} \quad \text{--- (2)}$$

فإذا رمزنا لمعكوس (V) بالرمز L ، تكون :

$$M = L . P . Y \quad \text{---- (3)}$$

$$M + \Delta M = L . P . (Y + \Delta Y) \quad \text{----- (4)}$$

وبطرح المعادلة (3) من (4) نحصل على :

$$\Delta M = \Delta Y \quad \text{----- (5)}$$

اي ان التغير في عرض النقود مهما كان طفيفا سيقود الى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار .

من خلال هذا التحليل الآلي المبسط تولدت قناعة عند الكلاسيكيين نقول بان التضخم يظل حادثة طارئة تنتهي بمجرد امتصاص فائض عرض النقود المولد.

وقد حاول الاقتصادي السويدي (فيكسل) اضعاف طابع حركي على هذا التشخيص الساكن من خلال الربط بين معدل الفائدة النقدي (الاسمي) ومعدل الفائدة الطبيعي (الحقيقي) ، اذ عندما يكون معدل الفائدة الاسمي اصغر من الحقيقي يكون الاتفاق العام اكبر من الانتاج المُتحقق مما يفضي الى استمرار التضخم وزيادة معدلاته ، ولا يمكن تجاوز هذا الانحراف الا من خلال تقليص الاتفاق الحكومي وزيادة اسعار الفائدة لذلك فهو لا يرى بان التضخم سوف تتوقف معدلاته عن التصاعد بمجرد امتصاص النقود الفائضة وسبب ذلك هو ارتفاع الاجور الناجم عن ارتفاع الاسعار والذي يؤدي بدوره الى زيادة الطلب النقدي وهكذا تستمر العملية الحلزونية حتى يلتقي سعر الفائدة الطبيعي والنقدي عند محطة توازن جديدة (14)، اذن تظل كمية النقود هي المتغير المستقل المُتحكم بمسارات الاتجاه العام للأسعار على وفق رؤية الكلاسيكيين وتلامذتهم الجدد .

لقد تراجع الاقتصاديون عن هذا الاسلوب في التفسير امام موجة التحليل الكينزي التي اجتاحت (العالم الاقتصادي) ابان العقود "الاربعة والخمسين" والستيني "من القرن العشرين قبل ان يعيد اليه (فريدمان) واقطاب مدرسته بريقه الخافت، يقول في هذا الخصوص : (ربما لم يكن هناك اي علاقة تجريبية في الاقتصاد لاحظ احد من قبل انها تتواتر بشكل موحد في ظل ظروف متنوعة على نطاق واسع مثل العلاقة بين التغيرات .. في رصيد النقود وفي الاسعار، اذ الواحد منهما يرتبط بالآخر ارتباطا ثابتا وفي الاتجاه نفسه) (15)، ف (كل انكماش جوهري .. نتج اما عن او تأثر بالاضطرابات

النقدية ، وان كل تضخم تولد عن توسع نقدي (16)، يسايره في هذه الرؤية جيمس جوارتيني بقوله : (ان مفتاح استقرار الاسعار واضح كل الوضوح : السيطرة على نمو النقد المتداول.. ويمكن تحقيق ذلك بطرق مختلفة ، فقد يُطلب من مجلس الاتحاد الفيدرالي الذي يتولى اصدار النقود ابقاء التضخم عند نطاق ضيق) (17) . وما يؤخذ على هذا الحكم الصارم هو (ان الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود يتحركان معا ولذلك لا يمكن لأي شخص التأكيد بشكل قاطع عما اذا كان عرض النقود هو الذي يتسبب في تغيير الناتج ام ان التغيير في الناتج هو الذي يتسبب في تغيير عرض النقود ، وبالنسبة للتنبؤ فان فريدمان يجادل باننا لسنا بحاجة الى معرفة مَنْ الذي كان السبب وَمَنْ الذي كان النتيجة لان الجهل هو النعمة (18) على حد تعبيره ، وهو قول مردود على صاحبه ، فالعلم لا يبدأ الا بالإستفهام .. كيف؟ ولا ينتهي الا بالسؤال لماذا؟ وكل خطوات البحث العلمي محاولات للوصول بين الناصيتين .

وعلى العموم وفي محاولة لتأكيد العلاقة بين التضخم وعرض النقود قام البنك الدولي للإتشاء والتعمير بدراسة الظاهرة استنادا على البيانات الآتية :

جدول (1)

معدلات نمو النقد المتداول والتضخم السنوي في مجموعة من الدول المختارة للمدة 1990 – 2000

الدولة	معدل نمو النقد المتداول %	معدل التضخم السنوي %
حالات النمو البطيء للنقد المتداول		
سنغافورة	0.7	1.6
السويد	1.4	3
المملكة المتحدة	2.2	2.7
فرنسا	2.9	1.8
الولايات المتحدة الأمريكية	1.8	2.3
المتوسط*	1.8	2.28
حالات النمو السريع للنقد المتداول		
غانا	22.4	25.8
فنزويلا	38.8	44
نيجيريا	25.6	29.2
جامايكا	26.4	27.9
اورغواي	32.3	45.4
المتوسط*	29.1	34.46
حالات النمو المفرط		
تركيا	61	73
رومانيا	62	111
اوكرانيا	135	670
الكونغو	1313	4011
المتوسط *	392.75	1216.25

المصدر : البنك الدولي للإتشاء والتعمير ، مؤشرات التنمية العالمية

من الجدول اعلاه نلاحظ العلاقة الطردية بين عرض النقود (MS) والتضخم، فالمجموعة ذات النمو البطيء كانت المتوسطات للمتغيرين فيها (1.8%) للنقد المتداول مقابل (1.26%) للتضخم ، وهما نسبتان

مقبولتان خاصة إذا ما عرفنا بأن معدل تضخم (4%) يُعدُّ حداً آمناً يمكن للاقتصاد ان يمتص الصدمات الناجمة عنه والأمر ليس كذلك بالنسبة للمجموعة الثانية التي يقترب معدل التضخم فيها (34.46%) من ضعف متوسط النقد المتداول (29.1%) , او المجموعة الثالثة التي تدهورت قيمة العملة فيها نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات أكثر من ثلاثة أضعاف معدلات نمو عرض النقود, وفي هذه الحالة لابد من تضافر عمل السياستين المالية والنقدية لتجاوز هذه المعضلة التي اصطلح على تسميتها بـ " التضخم المفرط " .

2) نظرية الكلف المتزايدة :

بعد الحرب العالمية الثانية تزامن حدوث ظاهرتان كان الاقتصاديون يعتقدون باستحالة وقوعهما معا هما التضخم والركود إذ الأول يمثل مؤشرا للتوسع في الإنفاق الكلي الاستهلاكي نتيجة زيادة معدلي الاستثمار والتشغيل او المبالغة في الإصدار النقدي المكشوف بوصفه أداة من أدوات التمويل بالعجز للبرامج الحكومية , اما الثاني فهو دليل انكماش يُفترض ان يقود الى انخفاض ملحوظ في المستوى العام للأسعار, ولكن الواقع ظل يسير باتجاه مُفارق للنظرية فكان لابد من التحليل والتفسير او التبرير , وهذا ما فعله (دورنبري) عام 1950 وسار على خطاه (آكلي) الذي ميز بين نوعين من الاسواق هما : (19)

أ) سوق السلع والخدمات الاستهلاكية وتتحدد الاسعار داخل اطاره بفعل القوى التنافسية التي ينطوي عليها قانون العرض والطلب ويمكن ان تضم هذه السوق عددا كبيرا من المواد الأولية والمنتجات الزراعية.

ب) سوق العوامل الانتاجية والسلع شبه الصناعية والتي تُفرض الاسعار فيها بصورة قصدية وعبر الاجراءات التعاقدية.

ويعتقد (آكلي) ان النوع الثاني من الاسواق عند مرحلة التشغيل الكامل يحاول ان يزيد دخله النقدي بألية مُدبرة عن طريق فرض اسعار تواطوية , فالعاملون يطالبون بزيادة اجورهم النقدية للحفاظ على قوتها الشرائية ورجال الاعمال يحرصون على زيادة معدلات الارباح او الحفاظ عليها فترتفع التكاليف الانتاجية التي لابد معها من رفع اسعار المخرجات الانتاجية وهكذا ينشأ التضخم اللولبي او الحلزوني. ولا يمكن على وفق (آكلي) وضع حد لهذا التكون الا بتجميد التدافع للحصول على الموارد الاقتصادية المحدودة. (20)

ويمكن تكثيف المنحى التحليلي لـ (آكلي) بالمعادلات الآتية: (21)

$$P \cdot x = w \cdot s + f \quad \text{----- (1)}$$

$$p \cdot \Delta x + x \cdot \Delta p = w \cdot \Delta s + s \cdot \Delta w + \Delta f \quad \text{----- (2)}$$

$$p \cdot \Delta x - w \cdot \Delta s = -x \cdot \Delta p + s \cdot \Delta w + \Delta f \quad \text{----- (3)}$$

حيث : p = السعر , f = الارباح المتحققة , w = الاجور , x = كمية الإنتاج , s = عدد العمال.

فالطرف الايسر يُحدّد التغير في قيمة الانتاج والعمل الخالق له وبذلك فهو يمثل (ربيع الانتاجية) الذي تستفيد منه جميع الأطراف , المستهلكون نتيجة انخفاض الاسعار $(-x. \Delta p)$ والعاملون بارتفاع معدلات الاجور $(+s. \Delta w)$ وارباب العمل بفعل زيادة معدلات الارباح $(+ \Delta p)$.

ان هذه المقاربة تؤكد وجود علاقة ايجابية بين زيادة مخصصات الاجور وارتفاع معدلات الارباح , فعندما يزداد مستوى الاجور $(w. \Delta s)$ بنسبة اعلى من معدل زيادة انتاجية العمل $(p. \Delta x - w. \Delta s)$ عندئذ يرفع رجال الاعمال اسعار منتجاتهم للحفاظ على الارباح عند مستوياتها المعيارية.

(3) وايلز ووهم قوة التنظيم النقابي: حاول الاقتصادي الامريكي (Wiles) في نموذجة تكثيف المُتبنيات التحليلية وتحميل طرف واحد من اطراف المعادلة الانتاجية مسؤولية الاختلال بين تيارى الانتاج العيني والحصص النقدية للمنتجين , فليست الاسعار اداة لتخصيص الموارد بل غطاء للنفقات , وكما كانت الاجور تُشكل المُكون الاكبر في هيكل التكاليف لذلك فان اي تغير يطرأ عليها يقود حتما الى تغيير مماثل في المستوى العام للأسعار , اي ان:

$$\Delta p = f(\Delta w)$$

وهذه العملية تعتمد على قوة النقابات العمالية التي اصبحت اسيرة لمطالباتها المستمرة بزيادة اجور العاملين المُحفزة بالعوامل الآتية: (22)

- (أ) المحاكاة والتقليد الذي بموجبه تحاول النقابات العمالية التماهي مع مستويات الاجور في البلدان الاخرى حيث يمكن لمنتجاتها أن يجنوا فوائض التجارة الخارجية بفعل عوامل الميزة النسبية.
- (ب) العوامل السياسية وخاصة ظهور اليسار الجديد في اوربا الغربية وانتشار افكاره ودعائه في الاوساط الجامعية وتسلل اقطابه الى النقابات العمالية وتزعمها بدلا من اليمين المُهادن لذلك بدأت النقابات تشكل قوة احتجاجية متمردة تسعى دائما لكسب ود منتسبيها من خلال المطالبات المتواصلة بزيادة اجور اعضائها من العاملين.

ولكن ورغم الوجاهة النظرية لهذا السرد التحليلي تغافل اصحابه عن حقائق لا تؤيده ولا تفصح عن واقعيته كارتفاع معدلات الاجور حتى في حالة غياب النشاطات النقابية وبذلك لا يمكن تحديد النسبة بين الايرادات الاجرية الحاصلة بفعل المطالبات النقابية ونظيراتها المنعكسة عن مفاعيل قوى السوق وزيادة معدلات الإنتاجية , فعلى وفق تقديرات (ميتشل) يتراوح التفاوت بين الاجر النقابي ومثيله اللاتقابي بحدود (20-30)% فضلا عن ان نسبة العاملين المنضوين تحت اجنحة النقابات العمالية في الولايات المتحدة الامريكية مثلا لا تتجاوز الـ (21)% (23) مما يقلل من الميل الى المراهنة على هذه الفرضية في تحصيل اليقين بخصوص تشخيص اسباب التضخم.

ويميز بعض الاقتصاديين واستنادا الى مبدأ (قوة النقابات) بين ثلاثة انواع من التضخم هي : (24)

أ- التضخم الاعتيادي الذي ينشأ بفعل زيادة الاجور في القطاعات الاقتصادية القادرة التي تتمتع بمعدلات نمو اسرع من غيرها مما يؤدي الى مطالبة العاملين في القطاعات الاخرى الاقل نموا وغير النامية اصلا بزيادات مماثلة في اجورهم النقدية .

ب- التضخم الهيكلي ويمثل الكلفة التي يدفعها المجتمع نتيجة السياسات النقدية التوسعية بما في ذلك تخفيض القيمة المعيارية للعملة . ويستند أصحاب هذا الرأي الى لازمتين منطقيتين هما :

- طبيعة الاسواق ، فبعد ظهور كتابي ، (تشامبرلين) (التنافسية الاحتكارية) و (جوان روبنسون) (احتكار القلة) لم تعدّ القناعة الانطباعية بسيادة سوق المنافسة التامة قائمة لذلك اصبحت حرية تقرير الاسعار عبر التنافس محض خيال وسادت معها فكرة الاسعار المُدبَّرة ، فكل ارتفاع في الاتفاق الاستثماري يجد له صدى في مستوى الاسعار وبالاتجاه ذاته . وفي هذا الصدد يقول جالبريث : (ان الشركات مثل جنرال موتورز و اكسون و جنرال اليكتريك قد استولت بالفعل على دور السوق الحر ، نحن لدينا نظام اقتصادي .. هو في جزء مهم منه اقتصاد مخطط) (25).

- الارتفاع المستمر للأسعار بفعل (علاوة التضخم) التي سلط الأضواء عليها (كاليسكي) ، فعندما تُدار الاجور من خلال اتفاقيات وعقود بين الادارة والاتحادات النقابية ، يحرص الطرف الاول على فرض علاوة سعرية تضمن له الاحتفاظ بحصة من الارباح المحجوزة كافية لتغطية نسبة من الارباح الموزعة على المساهمين و نسبة الديون الى حقوق الملكية واخيرا تقديرات مبالغ الاستثمارات المتوقعة ، ومع فرض العلاوة السعرية لابد من رفع الاسعار لكي تجاري التكاليف المتزايدة بسبب هذه العلاوة.(26) واذا كان كاليسكي حصر تأثير فرضيته في المشروعات الصناعية فأن (واينتروب) قد عمّمها على الاقتصاد بكامله ، لا بل انها اصبحت الآن القاعدة النظرية للنماذج الرياضية . (27)

ج- التضخم الركودي ، فاعتمادا على المعادلة الآتية :

$$P = Y / Q$$

حيث: (p = المستوى العام للأسعار، Y = الدخل النقدي، Q = الناتج الحقيقي) .

تصبح (الاجور النقدية اساسية لمستوى الاسعار مادامت ليست مرنة في الهبوط نظرا لأن تخفيضها ينتهك العقد الضمني مع العامل ... ولذلك في الاجل القصير يجب ان يتم تعديل اسعار المنتجات وفقاً لتطورات الاجور النقدية وتكلفة الانتاج وليس العكس) (28)، واعتمادا على هذه الرؤية يمكن الكشف عن امكانية حدوث (الركود التضخمي) ، فإبطاء (الانتاج الذي يحصل للحد من المطالبات المتنامية في زيادة الاجور يفضي الى حملات تسريح مؤقت للعاملين ويقود بدوره الى انكماش مصحوب بارتفاع في المستوى العام للأسعار) (29) .

4) التضخم من منظور المدرسة البنيوية:

المدرسة البنيوية واحدة من أهم المدارس الفكرية التي اقتصت بتحليل العلاقات الاقتصادية ونظام التغذية العكسية بين المراكز الرأسمالية وأطرافها الناشئة. تنطلق في تحليلها لظاهرة

التضخم من ثلاث ركائز أساسية هي : (30)

(أ) مبدأ التبادل غير المتكافئ, فاحتواء الاقتصاديات النامية من قبل المراكز الصناعية عرضها ولازال للاستنزاف والتشويه الهيكلي والذي تتحدد أبرز معالمه بالأحادية والازدواجية , مما جعل هذه البلدان مصباً لكل الصدمات التي تتولد عن الدورات التجارية في العالم المتقدم , من هنا يصح القول بأن التضخم الذي ابتليت به هذه البلدان كان مستورداً في عمومها. (31)

(ب) مبدأ التوضع والديمومة, إذ ونتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي لهذه البلدان واعتماده على تصدير سلعة واحدة أو أكثر من السلع الأولية للحصول على الموارد المالية اللازمة لتغذية ميزانياتها فإن الاختلال المولد للتضخم سيحصل في حالة زيادة أسعار الصادرات أو انخفاضها, ففي حالة الزيادة تزداد العوائد الانتاجية للمنتجين ويزداد معها الطلب الاستهلاكي , وأمام محدودية العرض وعدم قدرة الجهاز الانتاجي الوطني على الاستجابة يرتفع المستوى العام للأسعار مُحفزاً العاملين على المطالبة بزيادة الأجور مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الانتاجية وتالياً الأسعار وهكذا ينشأ اللولب الحلزوني للتضخم.

وفي حالة انخفاض أسعار الصادرات تنخفض القدرات الاستيرادية للدولة , ولما كان جزء كبير من وسائط اشباع الحاجات الاستهلاكية المحلية ومستلزمات الانتاج أيضاً يتأتى من الأسواق الخارجية فسيترتب على ذلك انخفاض في العرض , ومع استمرار الطلب بالتزايد ترتفع أسعار السلع والخدمات . كما أن انخفاض أسعار الصادرات ينطوي على انخفاض مُتحصلات الحكومة من النقد الأجنبي مما يضطرها لإتباع سياسة التمويل بالعجز لموازنتها العامة فتتخفف قيمة العملة (قوتها الشرائية) مسببة ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الأسعار. (32)

(ج) مبدأ التوالد الذاتي: من الصحيح القول مع البنيويين بأن التضخم ظاهرة مستوردة , بالقوة أو بالفعل, أي كوجود متحقق أو امكانية وجودية, ذلك لأن الاقتصادات النامية قد تطورت بفعل حركة المراكز الرأسمالية وصيرورتها التاريخية مما أعاد تشكيل هياكلها على وفق خاصيتي التبعية و الإزدواجية فصار أي تضخم يتخلل مفاصل الاقتصاد الرأسمالي يجد له منفذاً في الاقتصاديات النامية, ولكن من الصحيح أيضاً أن تفاقم المشكلة يتم بفعل مغذيات داخلية يمكن استعراضها على الوجه الآتي: (33)

(أ) الثقافة الاجتماعية , أي العادات والتقاليد التي صبغت النمط الاستهلاكي بطابع بذخي, إفراطي, مذهري , يتطلب وسائط اشباع أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة , ويكفي أن نستعرض متطلبات المناسبات الاجتماعية مثل: الزواج, المآتم , الاحتفالات الدينية , من غذاء وهدايا ... الخ لنعرف حجم العبء الذي يتحمله الاقتصاد النامي في أشواطه الأولى من الحركة.

ب) عامل التقليد و المحاكاة , خاصة للنمط الاستهلاكي الغربي الذي لم يكن كذلك الا بعد وصول حواضنه الى مراحل متقدمة من التطور الصناعي والتكنولوجي, فالأمم المغلوبة تقلد الامم الغالبة في معاشها وثقافتها كما استنتج العلامة العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي⁽³⁴⁾, ومما يُعزز الآثار الاقتصادية لهذا العامل هو ضعف الحافز على الادخار وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند الاغنياء بفعل دافع المباهاة وعند الفقراء بسبب اتساع فجوة الاشباع نتيجة انخفاض مستويات الدخل المتأرجحة حول حد الكفاف⁽³⁵⁾.

ج) عامل التوقعات , فارتفاع الاسعار اليوم ونتيجة محدودية القدرات الاقتصادية المحلية وعدم ثقة الجمهور بالسياسات المنظمة لها يوحي بارتفاعات متواصلة في الغد مما يقود الى زيادة الطلب آنياً وينعكس ذلك حتماً على قيمة النقود باتجاه الانخفاض فتتوالى الارتفاعات في الاسعار اولاً, ويلجأ اصحاب رؤوس الاموال الى تهريبها ثانياً, وهكذا يتزامن حصول التضخم مع الانكماش بحيث يبدو الاول هو السبب والثاني هو النتيجة.

د) بناءً على (النظريات الاجتماعية للاستهلاك تزيد معدلات التضخم من التطلعات وبذلك تؤدي الى مزيد من الانفاق)⁽³⁶⁾ المؤد في ظل محدودية العرض المحلي من السلع والخدمات للتضخم.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

تختلف الآثار بين كون التضخم متوقعا او غير متوقع, مفاجئا او بطيئا , فتتولد عن الحالة الاولى الانعكاسات الآتية: (37)

1. ان التضخم عبارة عن (ضريبة مُستترة تعمل على اعادة توزيع الدخل بتحويل القوة الشرائية عن اولئك الذين ترتفع دخولهم النقدية بسرعة اقل من سرعة ارتفاع الاسعار... الى مَنْ ترتفع دخولهم باسرع من الاسعار التي يدفعونها, وكتعميم تقريبي فان اولئك الذين يحصلون على دخول ثابتة)⁽³⁸⁾ يقع على كواهلهم الثقل الاكبر للاعباء التضخمية.
2. تحويل الثروة من الدائنين الى المدينين , ففي ظل التضخم ترتفع اسعار الاصول العينية وتنخفض قيمة الاصول النقدية, ولما كانت الديون تُعد من قبيل الخصوم النقدية فلا بد ان تنخفض قيمتها ومع انخفاضها يخسر الدائن ويربح المدين خاصة اذا وظف دينه في شراء اصل عيني. وبوصف الحكومة مدينا صافيا فسوف تستفيد من هذه الآلية في تحويل الموارد من الدائنين الى المدينين كما يمكنها تحصيل موارد نقدية اكبر بسبب النظام الضريبي القائم على اساس الدخل الاسمي فضلاً عن ان نظام احتساب مخصصات الاندثار على اساس القيمة الاصلية لرأس المال الثابت التي تنخفض مع ارتفاع معدلات التضخم يجعل المنشآت الانتاجية غير قادرة على توفير الاموال اللازمة لتجديد الاصول الثابتة إضافة الى ان دفع ضريبة الارباح يتم على اساس قيمتها الاسمية مما يؤدي الى انخفاض قيمتها الحقيقية , وهذان العاملان ينقصان من القدرات المالية للمنشآت الاقتصادية فيقل اندفاعها نحو الاستثمار وتنخفض معدلات النمو الاقتصادي.

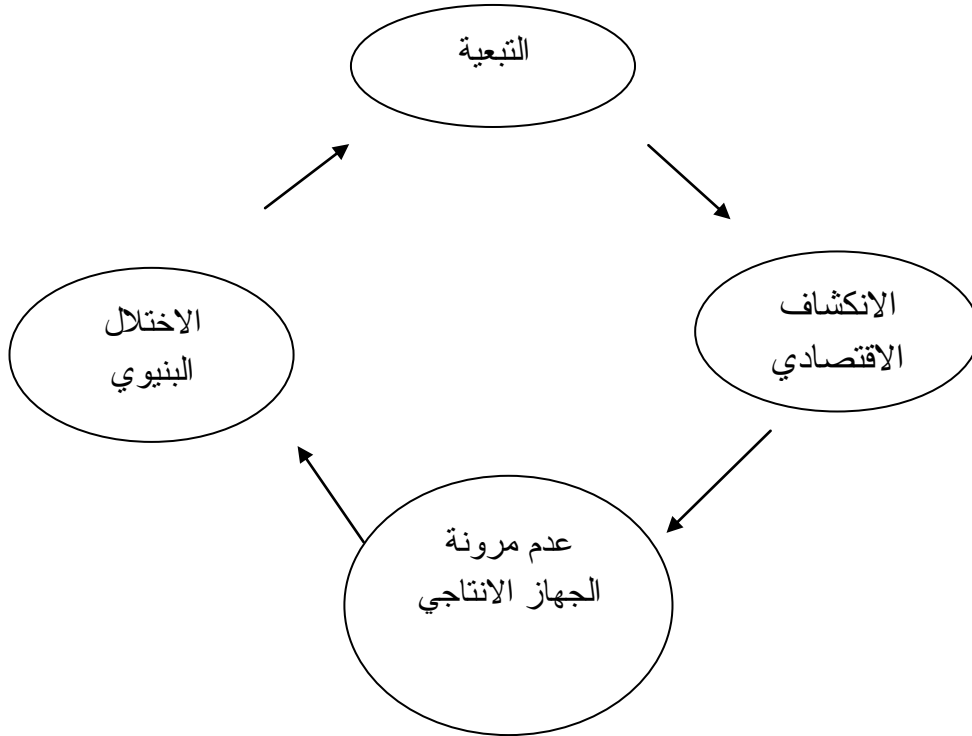
3. ان زيادة معدلات التضخم تنعكس على اسعار الصادرات باتجاه الارتفاع من خلال تأثيرها على سعر الصرف مما يُخفض من قدرتها التنافسية في السوق الدولية ، فيقل الطلب عليها وتقلص الإيرادات المالية المُحصلة منها والتي تُعد المصدر الاول لتمويل الميزانية الحكومية في عموم البلدان النامية.
4. مع تصاعد وتأثر التضخم يصبح من المُتَعَدِّ وضع خطط اقتصادية طويلة الأجل, فسيادة التشاؤم وانعدام اليقين بشأن المستقبل يجعل هامش المخاطرة في اي عمل استثماري كبيرا, لابل مع انطلاق الشائعات حول عدم القدرة على تجاوز المُعضل التضخمي يتخلى الكثير من رجال الاعمال عن استثماراتهم (التي تنطوي على التزامات بعيدة المدى, وربما ينقلون اعمالهم ونشاطاتهم الاستثمارية الى بلدان تتمتع ببيئة اكثر استقرارا.. كذلك عندما تنتهج الحكومات سياسات التمويل بالعجز فان الناس سوف يصرفون وقتا اقل في الانتاج ووقتاً اكثر في حماية ثرواتهم) (39) ، ولكن الكثيرين يذهبون عكس ذلك حيث يعتقدون بان الانفاق الحكومي مهما كانت مصادر تمويله هو الذي يقود الى تحقيق الاستقرار والنمو المتواصلين فهم لايقرون كأسلافهم الكلاسيكيين بمبدأ الميزانية المتوازنة, اذ لابد من العجز لمعالجة مشكلة تباطؤ النمو الاقتصادي (40) .
5. ان التضخم يجعل قيمة النفود في هبوط مستمر و (اذا لم يكن للمال قيمة مستقرة ومعروفة فانه يصبح من الصعب على المقترضين والدائنين التوصل الى شروط متفق عليها بينهم لإتمام اي قرض , كما ان المعاملات التي تمتد لفترات زمنية تصبح محفوفة بمخاطر اضافية فضلا عن حجب كثير من المبادلات المُجزية الواعدة وتقليص المكاسب التي تتأتى عن ثقة الناس بالحكومة) (41).
6. وبفعل التضخم سوف تتحول الاستثمارات الى عمليات اكتناز أمانة مثل شراء (الذهب والفضة والقطع الفنية .. وتنتقل الموارد من المشاريع الأكثر انتاجا الى الاقل منها لذلك يتباطأ النمو الاقتصادي) (42).

المحور الثالث

التضخم في الاقتصاد العراقي .. التحليل والقياس

يكاد يكون الاقتصاد العراقي المصداق الأكثر وضوحاً لمفهوم (بنىوية التضخم) الذي ركز عليه انصار مدرسة التبعية في تحليلاتهم , حيث تُفُضي علاقات التكامل الأفقي بين اقتصاديين غير متكافئين من حيث درجة التطور وامكانيات الانتاج الى تجذير قواعد الإعتماد اولاً واعادة صياغة النهايات السانبة بما يتلاءم مع مصلحة الطرف الأقوى ثانياً .

وهذا يعني ان موقع كل اقتصاد على خارطة العلاقات الاقتصادية الدولية تُحدد درجة اندماجه بالاقتصاد الدولي التي هي نقطة الإرتكاز في سيولة التضخم وتعدد مصادره, ويمكننا القول بان التبعية تفرض اتساع دائرة الانكشاف الاقتصادي الذي يحد من مديات مرونة الجهاز الانتاجي ويضيق مساحة القاعدة الانتاجية مما يقود الى زيادة احتمالات تلقي الصدمات والتأثر بها كما هو موضح في المخطط البياني الآتي:



وتُعد التجارة الخارجية في العراق المصدر الأكثر بروزاً ل (ارتفاع الاسعار حيث يلعب التصدير دوراً مهماً في تصريف الفائض كما ان الاستيرادات تلعب دوراً رئيسياً في تحديد حجم العرض الحقيقي) (43)، اي ان الاسعار الداخلية تعتمد بشكل مباشر على مستويات اسعار السلع والخدمات في الخارج , اذ (ان عدم مرونة هيكل الانتاج من حيث كونه احادي الجانب وعدم استجابته لتغيرات حجم الطلب المحلي يؤدي الى ارتباطه بالسوق العالمية متأثراً بشروط التبادل التجاري المتدهورة مع العالم الرأسمالي) (44).

ونظرا للظروف الخاصة بالتجربة العراقية ارتأينا تقسيمها الى مرحلتين لأغراض التحليل هما:

1- المرحلة من 1990-2003 , وهي مرحلة شاذة لأنها مرحلة حرب وحصار لم يكن بيد الادارة الاقتصادية سوى ادوات السياسة النقدية وسيلة لتكييف الاوضاع او التكيف معها وخاصة عرض النقود الذي نمت بمعدلات عالية جدا مما اثر على قيمة الدينار العراقي وقوته الشرائية حيث بلغ كم توسط للسنوات (1991-2003) (61.15%) متزامنا مع متوسط تضخم سنوي وصل الى (109.3%) ولكن مع معدلات بطالة مرتفعة تراوحت بين (6.5%) عام 1991 و(28.1%) عام 2003, اما معدلات الفائدة الحقيقية فظلّت سالبة طيلة المدة المذكورة باستثناء سنة 1999 نتيجة انخفاض معدل التضخم فيها الى 12.5% حيث سجلت قيمة موجبة مقدارها 0.3% وهي نسبة ضئيلة لا تكفي لتحفيز الفوائض النقدية الخاصة بالتوجه الى الجهاز المصرفي . اما النمو الاقتصادي فرغم تسجيله لمعدلات عالية في بعض السنوات كما في (1992,1997,1998) الا انها بدأت سالبة في سنة 1991(-6.4%) وانتهت سالبة (-6.9 , -33.1%) للسنتين (2002,2003) على التوالي , كما هو موضح في الجدول (2).ويمكننا تسجيل بعض الملاحظات على علاقة المتغيرات الهيكلية بالتضخم في الاقتصاد العراقي وكالاتي :

أ) لا توجد علاقة دالية واضحة بين التضخم والبطالة كما يفترض الاقتصادي الانجليزي (فيليبس) في منحناه المشهور, ويعود ذلك باعتقادنا الى ضعف العلاقات التشابكية بين قطاعات الاقتصاد العيني المختلفة من جهة وبينه وبين الاقتصاد الرمزي من جهة اخرى نتيجة تخلف الجهاز المصرفي وبداءة الاسواق المالية وغياب الرؤية الادارية لطبيعة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية, فنلاحظ مثلا من الجدول (2) تزامن المديات القصوى للبطالة مع اعلى معدلات التضخم سنة 1992 حيث بلغ معدل التضخم (83.7%) مُقترنا بمعدل بطالة (7.5%) , ارتفع في السنة التالية الى (207.6%) مقابل (8.5%) ثم (492%) مقابل (10.5%) وهكذا.

ب) وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي , وهذا يعكس نجاعة سياسات التمويل بالعجز في تركيزها على المسارات الحقيقية القاضية بتوجيه المال المولد نحو الجهاز الانتاجي لسد فجوة الغطاء النقدي واستبداله بالأصول المُستحدثة الجديدة , ويمكن اثبات ذلك من خلال الجدول (2) , فعندما بلغ معدل النمو الاقتصادي (34.8%) في سنة 1998 كان معدل التضخم 14.7% , ولكن عندما كان معدل التضخم سالبا في سنة 1996(-15.4%) كان معدل النمو الاقتصادي منخفضا (11%) , وعندما ارتفع معدل التضخم في السنة التالية 1997 الى (23%) زاد معدل النمو الاقتصادي الى (21.2%) , وهكذا نلاحظ ان معدلات التضخم المتواضعة اقترنتُ بمعدلات نمو متواضعة ايضا 4.9% تضخم مقابل 1.4% نمو للنتائج المحلي الاجمالي في سنة 2000, 16.3% تضخم مقابل 17.6% نمو لـ GNP في سنة 2001 وهكذا .

ج) وجود علاقة واضحة بين معدل عرض النقود ومعدل التضخم , ففي سنة 1991 عندما ارتفع معدل عرض النقود الى (61%) بلغ معدل التضخم 186.5% وعندما انخفض في السنة التالية انخفض معدل التضخم ايضا الى (83.7%) ومع تزايد في سنة 1992 الى 9.6% عاد معدل التضخم ليرتفع الى (83.7%) , وعند معدل عرض نقود (176%) وصل التضخم الى اعلى

معدلاته (351.3%) في سنة 1995, وهذا يعكس صحة وجهة نظر النقوديين الذين يَعدّون التضخم ظاهرة نقدية بحتة , وإذا تجاوزنا غلواء بعض اطراف هذه المدرسة نستطيع القول ان عرض النقود يمثل متغيراً محورياً لنشوء واستمرار ظاهرة التضخم.

2- المرحلة (2003-2015) : وهي فترة تغيرت فيها معالم واسس السياسات الاقتصادية فتحول المنهج الاقتصادي من مركزي شمولي الى ليبرالي غير مُقيّد , كما ان السياسات النقدية اصبحت أكثر استقلالية عن الحكومة التي احتكرت تحديد اوجه الاتفاق العام ومصادره الريعية, وبرز معالم هذه المرحلة هو عدم استقرار معدلات عرض النقود وتراوحها بين مقصي الحد الاعلى (41%) لسنة 2007 و (2%) لسنة 2012 ثم ارتفاعها الى اكثر من خمسة اضعاف في سنة 2013 وبمعدل (15.8%) وذلك رغم انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من (54.2%) سنة 2004 الى (1.4%) سنة 2007 قبل العودة للارتفاع الى (10.8%) سنة 2013 , وهذا يؤكد ضعف العلاقة بين القطاعين العيني والنقدي , ولكن ابرز المتغيرات المُشَخَّصة في هذه المرحلة هو تحول الاتجاه العام ابتداءً من سنة 2008 في تطور معدلات سعر الفائدة الحقيقي من القيم السلبية الى الايجابية اي تحول الادخار السلبي الى ادخار ايجابي وبمتوسط بلغ (5%) تقريباً للسنوات (2008-2013) كما هو موضح في الجدول (2). ولكن العلاقة بين التضخم وعرض النقود غير مُحَقَّقة وكذلك حال العلاقة بين عرض النقود ومعدلات النمو الاقتصادي وهذا ما يجعل ابجديات التحليل الاقتصادي الشائعة غير مجدية في تفصي الاسباب والتحري عن المسببات , ونقطة البداية في هذه المفارقة هو ريعية الاقتصاد العراقي وانكشافه المُفَرَّط الذي افقده تماسك بنيته ولزوجة انتقال المفاعيل (بمعنى الانتقال باتجاه واحد) والصدمات من قطاع الى آخر وعلى صورة النسغ النازل وليس الصاعد , اي تلقي الصدمات وعدم القدرة على تصديرها , وهذا ما تؤكده ارقام الجدول (2) فمع انخفاض أسعار النفط تراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الى (-2.7 ، -0.5) ولكن مع استمرار تزايد معدلات عرض النقود الى (16، 16.2) وذلك للسنتين (2014، 2015) على التوالي وهذا افضى بدوره الى انخفاض معدل الفائدة الحقيقي من (+ 4.1) سنة 2013 الى (-3.5) سنة 2015 دون اكرات من قبل البنك المركزي او المؤسسات النقدية الاخرى .

جدول (2)
المؤشرات الاقتصادية في العراق للسنوات 1990 – 2015

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	معدل البطالة %	معدل نمو عرض النقود	متوسط اسعار الفائدة الاسمية %	معدل التضخم %	متوسط سعر الفائدة الحقيقي %
1990	-	-	-	7.6	51.6	44-
1991	6.4-	6.5	61	9.1	186.5	175.4-
1992	32.6	7.5	8.5	9.6	83.7	74.1-
1993	30.3	8.5	97	12	207.6	195.6-
1994	3.8	10.5	176	12.8	492	479.2-
1995	2.1	12.5	195	12.8	351.3	338.5-
1996	11	13.9	36	12.8	15.4-	2.6-
1997	21.2	15.4	8	12.8	23	10.2-
1998	34.8	17.4	30	12.8	14.7	1.5-
1999	17.6	20.2	10	12.8	12.5	0.3
2000	1.4	22.4	17	12.8	4.9	7.7
2001	2.3	24.6	25	12	16.3	4.3-
2002	6.9-	26.7	40	12	19.3	7.3-
2003	33.1-	28.1	92	8.5	32.5	24.8-
2004	54.2	26.8	76	7.7	46.9	89.2-
2005	4.4	17.9	12	6.7	36.9	30.2-
2006	10.2	17.5	36	7.3	53.2	45.9-
2007	1.4	11.7	41	10.9	30.7	19.6-
2008	6.6	16.3	30	11.3	2.7	8.6
2009	5.8	14	32	8.4	2.8-	11.2
2010	6.9	12	39	6.8	2.5	4.3
2011	7.5	11	21	6.4	5.6	0.8
2012	8.5	11.9	2	6.4	6.1	0.3
2013	10.8	12.1	15.8	6	1.9	4.1
2014	12.7-	14	16	6	2	4 -
2015	0.5-	14.7	16.2	6	2.5	3.5 -

مصادر الجدول : 1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الإحصائية ، عدد خاص (بغداد/2003)، صفحات متفرقة. 2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلك ، 1991-2012 ، جدول رقم (22) ، ص 127.

*تم احتساب GNP على وفق الصيغة الآتية : $Y=A.e^n$

قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والتضخم في الاقتصاد العراقي :

بهدف تحديد المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً على المستوى العام للأسعار سواء من حيث المساهمة في خلق الظاهرة أو تغذيتها واستدامتها أثرنا الاستعانة بأدوات القياس الكمي وباعتماد نموذج الانحدار المتعدد المُعَبَّر عنه بالمعادلة الآتية:

$$Y = b_0 + b_1x_1 + b_2x_2 + b_3x_3 + b_4x_4 + b_5x_5 + b_6x_6 + b_7x_7 + b_8x_8 + b_9x_9$$

Y = الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1988).

X1 = سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي (دينار/ دولار).

X2 = عرض النقود.

X3 = متوسط سعر الفائدة على الودائع %.

X4 = الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة .

X5 = الانفاق الاستهلاكي (العائلي) بالأسعار الثابتة.

X6 = السكان.

X7 = الرقم القياسي لوحدّة الاستيراد.

X8 = الايرادات العامة .

X9 = النفقات العامة .

تحديد الفترة الزمنية والمنهج القياسي المُستخدَم :

تمثّل المدة (1990-2015) المدى الزمني للدراسة وقد تمتّ معالجتها على ثلاثة مستويات هي:

1 . تم تناول المدة (1990-2015) دفعة واحدة (25 سنة) وبيان نتائج تفاعل المتغيرات التابعة والمستقلة خلالها.

2 . تم تقسيم المدة الى فترة اولى (1990-2003) بدأت مع حرب الخليج الاولى ، وفترة ثانية (2015-2004) تغيرت معالم النظام الاقتصادي تغيراً جذرياً أبانها.

أداة البحث :

تم توظيف اسلوب التحليل الكمي (القياسي) من اجل التعبير عن العلاقات والمؤثرات الحاكمة لنشوء وتطور ظاهرة التضخم في ظل حصار اقتصادي (فترة التسعينات) وحرب غير متكافئة (الخليج الثانية 2003).

وباعتماد البرنامج الاحصائي (spss statistics 17.0) ، وهو برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية الذي يُعد من اكثر البرامج المُستخدمة في مجال التسويق والمال.

ظهر هذا البرنامج لأول مرة عام 1968 من قبل شركة spss ، و بسبب تطوره اصبح يُستخدم على نطاق واسع ، فهو الاداة المثلّي التي يستعين بها الباحثون والشركات وحتى الحكومات في توصيف البيانات وتحليلها واعداد التقديرات والتنبؤات المستقبلية في جميع المجالات التربوية والاجتماعية والفنية والهندسية والزراعية

وفي مجالات التسويق والمال وفي تحليل الاستبيانات أيضا (45) . يتطلب استخدام هذا البرنامج القيام بالخطوات الآتية: (46)

أ - ترميز البيانات وتلقيها.

ب - انتقاء الشكل المناسب للاختبار والتحليل.

ج - تحديد المتغيرات المراد تحليلها واحصائها.

وقد اعتمدنا على البيانات الرسمية في بناء النموذج وكما هو موضح في الجدول (3) ادناه:

جدول (3)

متغيرات النموذج الاقتصادي

X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	Year
141.79	84.91	84.4	17890	156.917	297.111	7.6	153.59	4	161.2	1990
174.97	42.28	101.3	18419	86.656	106.82	9.1	246.7	10	461.9	1991
328.83	50.47	101.1	18949	74.622	141.635	9.6	439.09	21	848.8	1992
689.54	89.97	191.5	19478	38.388	184.536	12	864.3	74	2611.1	1993
1994.42	256.59	236.2	20007	36.462	191.649	12.8	2389.01	458	15461.6	1994
6907.84	1069.86	205.1	20536	39.895	195.712	12.8	7050.64	1674	69792.1	1995
5425.42	1780.13	151	21124	40.568	217.281	12.8	9605.03	1170	59020.8	1996
6058.02	4105.37	87.7	22045	63.873	263.427	12.8	10380.97	1471	72610.3	1997
9205.01	5204.3	66.4	22702	65.421	355.25	12.8	13518.76	1620	83335.1	1998
10335.52	7190.65	70.9	23382	67.131	417.711	12.8	14838.36	1972	93816.2	1999
14987	11330.34	70	24085	69.037	423.586	12.8	17280.06	1930	98486.4	2000
20797.27	12892.46	55.6	24813	70.879	433.351	12	21590.89	1929	114612.5	2001
25182.85	19711.25	52.1	25565	72.808	403.449	12	30136.01	1957	136752.4	2002
19825.48	21463.46	2.5	26340	75.104	269.904	8.5	57736.01	1936	181301.7	2003
321174.9	329827.4	111.6	27139	84.883	416.078	7.7	101486.3	1453	230184.1	2004
263751.8	405028.9	10.5	27963	87.526	434.388	6.7	113991.3	1472	315259	2005
380768	490633.6		28810	73.542	478.514	7.3	154600.6	1475	483074.4	2006
390312.3	545994.5		29682	67.976	485.106	10.9	217211.7	1267	632029.8	2007
594033.8	802521.8	76.3	31895	75.654	517.166	11.3	281899.3	1203	648891.2	2008
525670.3	552093.5	16.9	31664	108.221	547.208	8.4	373000.3	1182	630713.1	2009
701342	701782.2	5.8	32490	114.509	584.959	6.8	517434.9	1185	646208	2010
787576.7	1088074	8.9	33338	113.447	628.969	6.4	624739.3	1196	682367	2011
1051396	1198172	17.6	34207.25	116.396	702.01	6.4	637358.7	1233	723665	2012
106873	113767.4	73.69	35095.77	112.792	731.58	6.4	738309.6	1233	870030	2013
113473.6	105609.8	71.68	36455.69	117.554	1738.72	6	726924.5	1214	938209.2	2014
70397.5	66470.3	18.94	36933.71	93.745	1696.31	6	654354.3	1247	1006388	2015

المصادر:

- * وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة.
- * البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

توصيف المدة (1990 - 2015)

يوضح جدول (4) الاحصاءات الوصفية للمتغيرات التي أُدخِلَتْ في معادلة الانحدار وهي المتغير التابع (y) (الرقم القياسي لإسعار المستهلك) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف، عرض النقود، متوسط أسعار الفائدة على الودائع، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، الانفاق الاستهلاكي العائلي، الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات، الإيرادات العامة، النفقات العامة). وتشير بيانات الجدول الى ان متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ (317549.46) للمدة 1990 - 2015 بانحراف معياري مقداره (3.43)، اما متوسط عرض النقود فبلغ (206488.65) بانحراف معياري (2.78).

جدول (4)
نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي

descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الرقم القياسي لاسعار المستهلك بالاساس 1988	317549.4604	3.43389E5	24
عرض النقود لكل 100 مليون	206488.6596	2.78990E5	24
متوسط اسعار الفائدة على الودائع %	9.6875	2.75891	24
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	495.78375	414.144219	24
الانفاق الاستهلاكي العائلي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	82.60367	30.028289	24
مجموع السكان با 1000	26354.85100	6212.482790	24
الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات % اساس 1988	78.6546	64.03792	24
الايرادات العامة لكل 100 مليون	227025.8150	3.68692E5	24
النفقات العامة لكل 100 مليون	194072.6325	3.05516E5	24
سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	1201.83	640.942	24

المصدر : من عمل الباحث استناداً الى معطيات برنامج spss

توصيف المدة (1990- 2003) :

تشير بيانات الجدول (5) الى ان متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ (66376.5786) بانحراف معياري (57072.7765)، اما متوسط سعر الصرف فبلغ (1159.00) بانحراف معياري (844.98) .

جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالاساس 1988	66376.5786	57072.77650	14
سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	1159.00	844.983	14
عرض النقود لكل 100 مليون	13302.1014	15661.19265	14
متوسط اسعار الفائدة على الودائع %	11.4571	1.88382	14
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	278.67300	111.541070	14
الاتفاق الاستهلاكي العائلي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	68.41150	30.149713	14
مجموع السكان	21809.64286	2745.204731	14
الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات % اساس 1988	105.4143	66.33518	14
اليرادات العامة لكل 100 مليون	6090.8600	7465.14338	14
التفقات العامة لكل 100 مليون	8718.1400	8459.40050	14

المصدر : من عمل الباحث استنادا الى معطيات برنامج spss

توصيف المدة (2004- 2015) :

تشير بيانات الجدول (6) الى ان متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ (66919.29) بانحراف معياري (2.47) ومتوسط سعر صرف بلغ (1261.8) بانحراف معياري (107.99) .

جدول (6)
نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الرقم القياسي لاسعار المستهلك بالاساس 1988	669191.2957	2.47199E5	10
سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	1261.80	107.991	10
عرض النقود لكل 100 مليون	480949.8410	2.48415E5	10
متوسط اسعار الفائدة على الودائع %	7.2100	1.62306	10
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	799.73880	494.335789	10
الانفاق الاستهلاكي العائلي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	102.47270	15.471692	10
مجموع السكان با 1000	32718.14200	3258.733418	10
الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات % اساس 1988	41.1910	38.08572	10
الايادات العامة لكل 100 مليون	536334.7520	4.06293E5	10
النفقات العامة لكل 100 مليون	453568.9220	3.31917E5	10

المصدر : من عمل الباحث استنادا الى معطيات برنامج spss

تقدير الدالة التضخمية :

من الملاحظ ان الرقم القياسي لاسعار ازداد بشكل جامح ما بين (1990-1995) بسبب الحصار الاقتصادي وانخفاض حجم الانتاج السلعي مع ازدياد وتنامي حجم الطلب الداخلي على السلع والخدمات حيث ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك من (161.2) % عام 1990 الى (69792.1) % عام 1995، تبعاً انخفاض في (المستوى العام لاسعار) عام 1996 نتيجة اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء .

ولتقدير دالة التضخم تم استخراج مصفوفة الارتباطات الجزئية بين Y و X كما هو مبين في جدول (7) والذي يوضح المتغيرات الداخلة والمستبعدة وقيمة معامل الارتباط الجزئي R بين المتغير التابع Y مع كل متغير من المتغيرات المستقلة وقيمة معامل التحديد R² وهو نسبة ما يفسره المتغير X من المتغير التابع Y وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح فضلا عن قيمة R² المعدلة كما هو موضح في جدول (8).

تقدير الدالة للمدة (1990-2015) :

جدول (7) يوضح مصفوفة الارتباطات الجزئية بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة وقيمة الدالة الاحصائية sig للارتباط ويتضح من خلاله :

- ان الارتباط بين الرقم القياسي لاسعار المستهلك وعرض النقود (0.96) عالي طردي بمستوى معنوية (0.00) وبثبات العوامل الاخرى وهو نوع دال احصائيا , بينما كان معامل الارتباط بين الرقم القياسي لاسعار و متوسط اسعار الفائدة عكسيا (- 0.75) ومعامل ارتباط التضخم مع الناتج المحلي الإجمالي قويا موجبا (0.83)

مصفوفة الارتباطات الجزئية جدول (7)

		Correlations									
		Y	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X1
Pearson Correlation	Y	1.000	.967	.724-	.837	.566	.969	.535-	.577	.593	.149
	X2	.967	1.000	.759-	.792	.612	.921	.487-	.592	.612	.056
	X3	.724-	.759-	1.000	.584-	.812-	.683-	.584	.500-	.515-	.184
	X4	.837	.792	.584-	1.000	.453	.801	.408-	.192	.212	.179
	X5	.566	.612	.812-	.453	1.000	.519	.642-	.450	.472	-.160-
	X6	.969	.921	.683-	.801	.519	1.000	.630-	.612	.627	.343
	X7	.535-	.487-	.584	.408-	.642-	.630-	1.000	.480-	.485-	-.389-
	X8	.577	.592	.500-	.192	.450	.612	.480-	1.000	.989	.049
	X9	.593	.612	.515-	.212	.472	.627	.485-	.989	1.000	.053
	X1	.149	.056	.184	.179	.160-	.343	.389-	.049	.053	1.000
Sig. (1-tailed)	Y	.	.000	.000	.000	.002	.000	.004	.002	.001	.243
	X2	.000	.	.000	.000	.001	.000	.008	.001	.001	.397
	X3	.000	.000	.	.001	.000	.000	.001	.006	.005	.195
	X4	.000	.000	.001	.	.013	.000	.024	.184	.161	.201
	X5	.002	.001	.000	.013	.	.005	.000	.014	.010	.227
	X6	.000	.000	.000	.000	.005	.	.000	.001	.001	.051
	X7	.004	.008	.001	.024	.000	.000	.	.009	.008	.030
	X8	.002	.001	.006	.184	.014	.001	.009	.	.000	.410
	X9	.001	.001	.005	.161	.010	.001	.008	.000	.	.403
	X1	.243	.397	.195	.201	.227	.051	.030	.410	.403	.
N	Y	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X2	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X3	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X4	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X5	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X6	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X7	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X8	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X9	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24
	X1	24	24	24	24	24	24	24	24	24	24

سوف يتم استبعاد المتغيرات التي اكبر من 1.01 ويتم ادخال المتغيرات التي فيها $f < 0.05$ وتستبعد بالطريقة التدريجية

جدول (8)

المتغيرات الداخلة والمُستبعدة من النموذج

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مجموع السكان	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter $\leq .050$, Probability-of-F-to-remove $\geq .100$).
2	سعر صرف الدينار موازي دولار	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter $\leq .050$, Probability-of-F-to-remove $\geq .100$).
3	عرض النقود	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter $\leq .050$, Probability-of-F-to-remove $\geq .100$).
4	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter $\leq .050$, Probability-of-F-to-remove $\geq .100$).

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك سنة الاساس

1988

الجدولان (7) و(8) من عمل الباحث استناداً الى معطيات برنامج spss

يوضح الجدول (9) معامل الارتباط r (العمود الاول) بين المتغيرات المستقلة والتابعة وكانت قيمته (0.96, 0.98, 0.99) وهو ارتباط قوي جداً ، اما معامل التحديد R^2 (العمود الثاني) فهو (0.9) عالي ايضاً يتراوح ما بين (0.93-0.98) % اي ان المتغيرات (X) تفسر (93 – 98) % من المتغير (Y) ، اما العمود الثالث فيمثل (R^2) المعدلة وايضاً تتراوح قيمتها بين (93 – 98) % وهي طردية عالية ايضاً.

جدول (9)

Model Summary^e

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.969 ^a	.938	.935	87390.04589
2	.988 ^b	.976	.974	55862.44203
3	.991 ^c	.982	.979	49218.20159
4	.993 ^d	.986	.983	45326.33406

a. Predictors: (Constant), مجموع السكان (بالالف)

b. Predictors: (Constant), سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي (دولار).

c. Predictors: (Constant), مجموع السكان ، سعر صرف الدينار العراقي في السوق , عرض النقود لكل 100 مليون .

d. Predictors: (Constant), مجموع السكان , سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي/ دولار , عرض النقود لكل 100 مليون , الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون .

e. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة الاساس)

1988

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا الى معطيات برنامج spss

تقدير الدالة للمدة (1990-2003)

جدول (10) ادناه يوضح مصفوفة الارتباطات الجزئية بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة وقيمة الدلالة الاحصائية sig للارتباط ، ويتضح من خلاله ان الارتباط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقود من جهة وبينه وبين الناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى عند مستوى معنوية اقل من (0.05) وبثبات العوامل الاخرى كان قويا جدا والوصف نفسه ينطبق على الارتباط بين مجموع السكان والارقام القياسية لاسعار .

جدول (10) (مصفوفة الارتباطات الجزئية)

		Correlations									
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
Pearson Correlation	Y	1.000	.192	.947	-.607-	.876	.513	.957	-.610-	.955	.960
	X1	.192	1.000	.061	.222	.441	-.176-	.419	-.394-	.052	.056
	X2	.947	.061	1.000	-.666-	.831	.564	.879	-.559-	.962	.974
	X3	-.607-	.222	-.666-	1.000	-.487-	-.800-	-.552-	.601	-.662-	-.670-
	X4	.876	.441	.831	-.487-	1.000	.553	.924	-.704-	.831	.841
	X5	.513	-.176-	.564	-.800-	.553	1.000	.436	-.668-	.531	.548
	X6	.957	.419	.879	-.552-	.924	.436	1.000	-.693-	.889	.895
	X7	-.610-	-.394-	-.559-	.601	-.704-	-.668-	-.693-	1.000	-.518-	-.521-
	X8	.955	.052	.962	-.662-	.831	.531	.889	-.518-	1.000	.989
	X9	.960	.056	.974	-.670-	.841	.548	.895	-.521-	.989	1.000
Sig. (1-tailed)	Y	.	.203	.000	.002	.000	.009	.000	.002	.000	.000
	X1	.203	.	.396	.166	.023	.222	.029	.039	.411	.405
	X2	.000	.396	.	.000	.000	.004	.000	.004	.000	.000
	X3	.002	.166	.000	.	.013	.000	.005	.002	.001	.000
	X4	.000	.023	.000	.013	.	.005	.000	.000	.000	.000
	X5	.009	.222	.004	.000	.005	.	.024	.000	.007	.005
	X6	.000	.029	.000	.005	.000	.024	.	.000	.000	.000
	X7	.002	.039	.004	.002	.000	.000	.000	.	.008	.008
	X8	.000	.411	.000	.001	.000	.007	.000	.008	.	.000
	X9	.000	.405	.000	.000	.000	.005	.000	.008	.000	.
N	Y	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X1	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X2	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X3	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X4	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X5	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X6	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X7	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X8	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21
	X9	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21

المصدر : الجدول من عمل الباحث استناداً الى معطيات برنامج spss

الجدول (11) يبين المتغيرات الداخلة في معادلة الانحدار والمستبعدة بصورة تدريجية عند مستوى معنوية اكبر من (0.05) .

جدول (11)

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	النفقات العامة لكل	.	Stepwise (Criteria: Probability-of- F-to-enter <= .050, Probability-of- F-to-remove >= .100).
2	مجموع السكان	.	Stepwise (Criteria: Probability-of- F-to-enter <= .050, Probability-of- F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة

الأساس/1988) .

المصدر : الجدول من عمل الباحث استناداً الى معطيات برنامج spss

ويوضح الجدول (12) معامل الارتباط r (العمود الاول) وكانت قيمته (0.96 - 0.98) وهو ارتباط قوي طردي ، اما معامل التحديد (العمود الثاني) فهو (0.92 - 0.96) اي ان المتغيرات X تفسر (96%) من التغيرات الحاصلة في Y . العمود الثالث يمثل R^2 المُعدلة حيث سجلت قيمة موجبة قوية. اما اختبار (F) فيُعَد مقبولا مادام sig (المعنوية) اقل من 0.05 .

جدول (12)

Model Summary^c

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	2 f D	Sig. F Change
1	.960 ^a	.921	.917	75893.84532	.921	220.938	1	19	.000
2	.985 ^b	.969	.966	48500.26372	.96	28.524	1	18	.000

a. P (Con ctors redi a. P) : النفقات العامة لكل 100 مليون

b. P (Constant), tors: redic b. P) النفقات العامة لكل 100 مليون ,مجموع السكان بالالف

c. D dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة الاساس 1988).

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" الى معطيات برنامج spss

تقدير الدالة للمدة (2004- 2015)

جدول (13) ادناه يوضح مصفوفة الارتباطات الجزئية بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة وقيمة الدلالة الاحصائية sig (المعنوية) للارتباط ، ويتضح من خلاله ان معامل الارتباط بين الرقم القياسي لاسعار المستهلك و سعر الصرف هو(0.742) بينما معامل الارتباط بين الرقم القياسي لاسعار وعرض النقود كان (0.902) .

جدول (13) مصفوفة الارتباطات الجزئية

Correlations										
	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
Pearson Y	1.000	-.742-	.902	-.306-	.774	.498	.992	-.159-	-.209-	-.189-
Correlation X1	-.742-	1.000	-.700-	-.090-	-.289-	-.554-	-.729-	.279	-.285-	-.327-
X2	.902	-.700-	1.000	-.537-	.617	.761	.935	-.190-	-.058-	-.025-
X3	-.306-	-.090-	-.537-	1.000	-.460-	-.642-	-.380-	.339	.245	.205
X4	.774	-.289-	.617	-.460-	1.000	.264	.779	.014	-.522-	-.505-
X5	.498	-.554-	.761	-.642-	.264	1.000	.560	-.373-	.160	.247
X6	.992	-.729-	.935	-.380-	.779	.560	1.000	-.179-	-.148-	-.125-
X7	-.159-	.279	-.190-	.339	.014	-.373-	-.179-	1.000	-.411-	-.414-
X8	-.209-	-.285-	-.058-	.245	-.522-	.160	-.148-	-.411-	1.000	.976
X9	-.189-	-.327-	-.025-	.205	-.505-	.247	-.125-	-.414-	.976	1.000
Sig. (1-tailed) Y	.	.007	.000	.195	.004	.071	.000	.330	.282	.301
X1	.007	.	.012	.402	.209	.048	.008	.217	.213	.178

	X2	.000	.012	.	.055	.029	.005	.000	.300	.437	.473
	X3	.195	.402	.055	.	.091	.023	.139	.169	.247	.285
	X4	.004	.209	.029	.091	.	.231	.004	.485	.061	.068
	X5	.071	.048	.005	.023	.231	.	.046	.144	.329	.246
	X6	.000	.008	.000	.139	.004	.046	.	.310	.342	.365
	X7	.330	.217	.300	.169	.485	.144	.310	.	.119	.117
	X8	.282	.213	.437	.247	.061	.329	.342	.119	.	.000
	X9	.301	.178	.473	.285	.068	.246	.365	.117	.000	.
N	Y	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X1	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X2	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X3	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X4	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X5	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X6	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X7	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X8	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	X9	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" الى معطيات برنامج spss

وقد تم استبعاد المتغيرات التي هي اكبر من (1.01) بصورة تدريجية و ادخال المتغيرات التي تكون فيها ($f \leq 0.05$) كما في جدول (14) .

جدول (14)

المتغيرات الداخلة في والمُسْتَبْعَدَة من النموذج

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مجموع السكان (بالالف)	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to- enter <= .050, Probability-of-F-to- remove >= .100).

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك بالاساس 1988

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" الى معطيات برنامج spss

ومن الجدول (15) يمكننا تبين ان معامل الارتباط $r = 0.98$ (قوي موجب) ويكاد يكون تاما ، اما معامل التحديد R^2 فهو كذلك (0.98) وهذا ما ينطبق على (R^2) المعدلة ايضا .

جدول (15)

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.992 ^a	.983	.981	34066.21748

a. Predictors: (Constant), مجموع السكان (بالالف)

b. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك ، سنة الاساس 1988

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" الى معطيات برنامج spss

اختبارات النموذج :

لأجل اختبار نموذج دالة التضخم تم اعتماد جدول (ANOVA) في تحليل التباين والمعروف باختبار F كما في الجدول (16) وكذلك اختبار t الذي يوضح مدى معنوية كل متغير من المتغيرات المستقلة كما تعكسها نتائج الجدول (17) . اما جدول (18) فيوضح المتغيرات غير المعنوية المستبعدة من النموذج ، ويبين جدول (19) احصاءات البواقي ، ويستند مبدئه على ايجاد قيم المعلمتين a , b وايجاد مجموع مربع الخطأ عند ادنى قيمة له.

المدّة (1990-2015):

يوضح الجدول (16) تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ ان قيم F جميعها مقبولة بمعنوية (0.00) وهي اقل من 0.05 وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهي ان الانحدار لايساوي صفرا أي ان هناك علاقة حقيقية بين المتغير التابع (الرقم القياسي لاسعار) والمتغيرات المستقلة , لكننا لانعرف تحديدا اي المتغيرات المستقلة هو الذي اضاف تفسيراً جوهرياً للتباين في المتغير التابع (Y).

جدول (16)

ANOVA^e

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.544E12	1	2.544E12	333.120	.000 ^a
	Residual	1.680E11	22	7.637E9		
	Total	2.712E12	23			
2	Regression	2.647E12	2	1.323E12	424.040	.000 ^b
	Residual	6.553E10	21	3.121E9		
	Total	2.712E12	23			
3	Regression	2.664E12	3	8.879E11	366.521	.000 ^c
	Residual	4.845E10	20	2.422E9		
	Total	2.712E12	23			
4	Regression	2.673E12	4	6.683E11	325.269	.000 ^d
	Residual	3.904E10	19	2.054E9		
	Total	2.712E12	23			

a. Predictors: (Constant), مجموع السكان (بالالف)

b. Predictors: (Constant), مجموع السكان ، سعر صرف الدينار العراقي في السوق (موازي دولار).

c. Predictors: (Constant), مجموع السكان ، سعر صرف الدينار العراقي في السوق (موازي دولار) ، عرض النقود لكل 100 مليون.

d. Predictors: (Constant), مجموع السكان ، سعر صرف الدينار العراقي في السوق (موازي دولار) ، عرض النقود لكل 100 مليون , الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون.

e. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة الاساس 1988).

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا الى معطيات برنامج spss

اما تفصيل معاملات معادلة الانحدار اي تشخيص المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (الرقم القياسي لاسعار المستهلك) فيمكن تبينها من خلال جدول (17).

معاملات نموذج الانحدار
جدول (17)
coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Correlations		
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1 (Constant)	-1.093E6	79333.992		-13.782	.000			
مجموع السكان بالالف	53.534	2.933	.969	18.252	.000	.969	.969	.969
2 (Constant)	-1.063E6	50980.949		-20.859	.000			
مجموع السكان بالالف	57.454	1.996	1.039	28.787	.000	.969	.988	.976
سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	-110.859	19.345	-.207	-5.731	.000	.149	-.781	-.194
3 (Constant)	-761857.236	122114.367		-6.239	.000			
مجموع السكان بالالف	41.155	6.384	.745	6.446	.000	.969	.822	.193
سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	-65.390	24.159	-.122	-2.707	.014	.149	-.518	-.081
عرض النقود لكل 100 مليون	.355	.134	.289	2.656	.015	.967	.511	.079
4 (Constant)	-723601.885	113869.541		-6.355	.000			
مجموع السكان بالالف	38.448	6.014	.696	6.393	.000	.969	.826	.176
سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	-65.040	22.249	-.121	-2.923	.009	.149	-.557	-.080
عرض النقود لكل 100 مليون	.312	.125	.254	2.501	.022	.967	.498	.069
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	83.872	39.182	.101	2.141	.045	.837	.441	.059

a. Depe 1988

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا الى معطيات برنامج spss

يوضح الجدول (18) المتغيرات التي تم استبعادها بالطريقة التدريجية حيث ان الارتباط الجزئي فيما بينها وبين بالجدول sig (المعنوية) الرقم القياسي للاسعار غير دال احصانيا .

جدول رقم (18)

Excluded Variables^e

	Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	X2	.497 ^a	5.683	.000	.778	.152
	X3	-.117 ^{-a}	-1.680-	.108	-.344-	.533
	X4	.172 ^a	2.081	.050	.414	.359
	X5	.086 ^a	1.420	.170	.296	.730
	X7	.125 ^a	1.940	.066	.390	.603
	X8	-.024 ^{-a}	-.353-	.728	-.077-	.626
	X9	-.024 ^{-a}	-.341-	.736	-.074-	.607
	X1	-.207 ^{-a}	-5.731-	.000	-.781-	.883
2	X2	.289 ^b	2.656	.015	.511	.076
	X3	.071 ^b	1.234	.232	.266	.335
	X4	.120 ^b	2.294	.033	.456	.348
	X5	-.012 ^{-b}	-.260-	.797	-.058-	.601
	X7	.069 ^b	1.601	.125	.337	.569
	X8	-.081 ^{-b}	-1.968-	.063	-.403-	.597
	X9	-.083 ^{-b}	-1.982-	.061	-.405-	.577
3	X3	.078 ^c	1.563	.135	.338	.335
	X4	.101 ^c	2.141	.045	.441	.339
	X5	-.029 ^{-c}	-.735-	.471	-.166-	.585
	X7	.050 ^c	1.258	.224	.277	.546
	X8	-.073 ^{-c}	-2.003-	.060	-.418-	.592
	X9	-.077 ^{-c}	-2.108-	.049	-.435-	.575
4	X3	.075 ^d	1.642	.118	.361	.334
	X5	-.027 ^{-d}	-.745-	.466	-.173-	.585
	X7	.039 ^d	1.045	.310	.239	.534
	X8	-.038 ^{-d}	-.756-	.460	-.175-	.311
	X9	-.044 ^{-d}	-.880-	.391	-.203-	.303

a. Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان با1000

b. Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان با 1000سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار

c. Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان با 1000سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار , عرض النقود لكل 100 مليون

Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان با 1000, سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار , عرض النقود لكل 100 مليون , الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون .
Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة الأساس 1988).

الجدول (19) يمثل احصاءات البواقي وهي الفروق بين القيم المُشاهدة وخط الانحدار المُقدّر حيث تبين بانه لا توجد قيم متطرفة وهو الشرط الضروري لتطبيق تحليل الانحدار المتعدد .

جدول(19)

Residuals Statistics ^a					
	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-24301.6348-	971807.3750	324669.3689	3.28091E5	26
Std. Predicted Value	-1.003-	1.919	.021	.962	26
Standard Error of Predicted Value	13339.906	32413.629	20046.049	4901.676	26
Adjusted Predicted Value	-56669.1797-	1.0070E6	322621.2272	3.27718E5	26
Residual	-6.17178E4	1.88346E5	11341.83305	57451.13925	26
Std. Residual	-1.362-	4.155	.250	1.268	26
Stud. Residual	-1.466-	3.797	.249	1.321	26
Deleted Residual	-7.15739E4	1.88346E5	13389.97475	68735.85045	26
Stud. Deleted Residual	-1.516-	3.797	.284	1.390	26
Mahal. Distance	1.034	10.804	3.758	2.508	26
Cook's Distance	.000	2.487	.188	.496	26
Centered Leverage Value	.045	.470	.163	.109	26

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة الأساس 1988) .

المصدر: الجدول من عمل الباحث استنادا الى معطيات برنامج spss

المدّة (2003-1990)

من الجدول (20) نستنتج ان قيمة (F) مقدارها (0.00) وهي اقل من (0.05) مما يعني وجود علاقة حقيقية بين المتغير التابع (الرقم القياسي لاسعار) والمتغيرات المستقلة , لكننا لانعرف تحديدا اي المتغيرات المستقلة هو الذي اضاف تفسيراً جوهرياً للتباين في المتغير التابع (Y). وهذا ما عالجه الجدول (21) حيث كان معامل الارتباط الكلي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (0.96).

جدول رقم (20)

ANOVA^c

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.273E12	1	1.273E12	220.938	.000 ^a
	Residual	1.094E11	19	5.760E9		
	Total	1.382E12	20			
2	Regression	1.340E12	2	6.698E11	284.761	.000 ^b
	Residual	4.234E10	18	2.352E9		
	Total	1.382E12	20			

a. Predictors: (Constant), النفقات العامة لكل 100 مليون .

b. Predictors: (Constant), النفقات العامة لكل 100 مليون ,مجموع السكان بالالف .

c. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك سنة الاساس 1988 .

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" الى معطيات برنامج spss .

الجدول (21)

معاملات نموذج الإنحدار

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	67515.903	19802.496		3.409	.003
	النفقات العامة لكل 100 مليون	.776	.052	.960	14.864	.000
2	(Constant)	471513.627-	101716.998		-4.636-	.000
	النفقات العامة لكل 100 مليون	.419	.075	.519	5.620	.000
	مجموع السكان با1000	24.572	4.601	.493	5.341	.000

Dependent Variable: a. الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة الاساس 1988)

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا" الى معطيات برنامج spss .

اما المتغيرات التي تم استبعادها بالطريقة التدريجية حيث ان الارتباط الجزئي فيما بينها وبين الرقم القياسي للاسعار ضعيفا فهي تلك الموضحة في الجدول ادناه:

الجدول رقم (22)

Excluded Variables^c

Model	Beta In	T	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
1					
سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	.138 ^a	2.389	.028	.491	.997
عرض النقود لكل 100 مليون	.249 ^a	.870	.396	.201	.051
متوسط اسعار الفائدة على الودائع %	.065 ^a	.741	.468	.172	.551
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	.236 ^a	2.154	.045	.453	.292
الاتفاق الاستهلاكي العائلي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	-.018 ^a	-.232	.819	-.055-	.700
مجموع السكان با 1000	.493 ^a	5.341	.000	.783	.200
الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات % اساس 1988	-.152 ^a	-2.205	.041	-.461-	.729
الايرادات العامة لكل 100 مليون	.257 ^a	.588	.564	.137	.023
2					
سعر صرف الدينار العراقي في السوق موازي دولار	-.140 ^b	-2.076	.053	-.450-	.315
عرض النقود لكل 100 مليون	.180 ^b	.988	.337	.233	.051
متوسط اسعار الفائدة على الودائع %	.023 ^b	.404	.691	.098	.540
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	-.109 ^b	-1.002	.331	-.236-	.145
الاتفاق الاستهلاكي العائلي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	.021 ^b	.403	.692	.097	.685
الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات % اساس 1988	.003 ^b	.046	.964	.011	.470
الايرادات العامة لكل 100 مليون	.164 ^b	.585	.566	.140	.022

a. Predictors in the Model: (Constant), النفقات العامة لكل 100 مليون .

b. Predictors in the Model: (Constant), النفقات العامة لكل 100 مليون ,مجموع السكان بالالف .

c. Dependent Variabl الرقم القياسي لاسعار المستهلك سنة الاساس 1988 .
المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا الى معطيات برنامج spss .

ويمثل الجدول (23) احصاءات البواقي وهي الفروق بين القيم المُشاهدة وخط الانحدار المُقدّر حيث اكدت على عدم وجود قيم متطرفة وهو شرط من شروط تطبيق تحليل الانحدار المتعدد.

جدول (23)

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-31852.6094-	810018.3125	244531.7813	2.52184E5	23
Residual	-9.98814E4	2.10479E5	12931.85778	64086.92385	23
Std. Predicted Value	-1.007-	2.245	.060	.974	23
Std. Residual	-2.059-	4.340	.267	1.321	23

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة الأساس 1988) .

المصدر : الجدول من عمل الباحث استناداً الى معطيات برنامج spss

المدة (2015-2004)

من الجدول (24) نلاحظ ان قيمة F مقبولة وتحت مستوى معنويه (0.00) وهي اقل من 0.05 لذلك تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يشير الى ان الاتحاد معنوي ولا يساوي صفراً وتالياً توجد علاقة بين المتغير التابع (الرقم القياسي لاسعار) والمتغيرات المستقلة , لكننا لانعرف تحديدا اي المتغيرات المستقلة هو الذي اضاف تفسيراً جوهرياً للتباين في المتغير التابع ، وعولج الأمر في الجدول (25) .

جدول (24)

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.407E11	1	5.407E11	465.900	.000 ^a
	Residual	9.284E9	8	1.161E9		
	Total	5.500E11	9			

a. Predictors: (Constant), مجموع السكان بالالف .

b. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة الأساس 1988) .

المصدر : الجدول من عمل الباحث استناداً الى معطيات برنامج spss.

الجدول (25)

معاملات نموذج الانحدار Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Correlations		
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1 (Constant)	-1.792E6	114517.691		-15.645-	.000			
مجموع السكان بـ 1000	75.214	3.485	.992	21.585	.000	.992	.992	.992

a. Dependent الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة الأساس 1988) .

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا الى معطيات برنامج spss

ويوضح الجدول (26) اسماء المتغيرات التي تم استبعادها بالطريقة التدريجية وهي (الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات , عرض النقود , متوسط اسعار الفائدة) حيث ان الارتباط الجزئي فيما بينها وبين الارقام القياسية للأسعار (العمود الرابع) غير دال احصائيا كما يتضح من قيم sig (المعنوية) .

الجدول (26)

ed Variables^b

Model	Beta In	T	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
1	سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي (دولار)	-.593-	.572	-.219-	.468
	عرض النقود لكل 100 مليون	-1.679-	.137	-.536-	.126
	متوسط اسعار الفائدة على الودائع %	1.932	.095	.590	.856
	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	.053	.960	.020	.392
	الاتفاق الاستهلاكي العائلي بالاسعار الثابتة لكل 100 مليون	-1.656-	.142	-.530-	.686
	الرقم القياسي لوحدة الاستيرادات % اساس 1988	.378	.716	.142	.968
	الايرادات العامة لكل 100 مليون	-1.449-	.191	-.480-	.978
	النفقات العامة لكل 100 مليون	-1.527-	.171	-.500-	.984

a. Predictors in the Model: (Constant), مجموع السكان بالالف.

b. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك (سنة الاساس 1988).

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا الى معطيات برنامج spss .

وأخيرا جرى التأكد من عدم وجود قيم متطرفة بوصفه شرطا ضروريا لتطبيق تحليل الانحدار المتعدد كما في
الجدول (27) .

جدول (27)

احصاءات البواقي

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	249560.0625	986262.2500	625665.5103	2.44299E5	12
Std. Predicted Value	-1.712-	1.294	-.178-	.997	12
Standard Error of Predicted Value	10801.978	22226.285	14953.139	3900.463	12
Adjusted Predicted Value	263921.4688	978202.9375	626223.7571	2.42341E5	12
Residual	-5.75284E4	1.91200E5	24919.25282	67431.69159	12
Std. Residual	-1.689-	5.613	.731	1.979	12
Stud. Residual	-1.803-	5.131	.656	1.871	12
Deleted Residual	-6.56118E4	1.91200E5	24361.00598	70060.01598	12
Stud. Deleted Residual	-2.190-	5.131	.634	1.921	12
Mahal. Distance	.005	2.931	.907	.953	12
Cook's Distance	.002	198.288	18.106	59.760	11
Centered Leverage Value	.001	.326	.099	.106	12

a. Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك (الاساس 1988)

المصدر : الجدول من عمل الباحث استنادا الى معطيات برنامج spss .

الخلاصة

يمكننا توضيح النتائج الإحصائية التي توصلنا إليها حسب طبيعة المراحل التي تعاقبت على الاقتصاد العراقي وكالاتي:

أولاً: المدة (1990-2003): - ان المتغير الأكثر تأثيراً على التضخم واستناداً على جدول (7) الذي يعبر عن مصفوفة الارتباطات الجزئية هو عدد السكان حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.969) , يأتي بعده عرض النقود بمعدل (0.935) وأخيراً النفقات العامة (0.925) , أما بالنسبة لمعامل الارتباط الكلي بين الرقم القياسي للأسعار والمتغيرات المستقلة مجتمعة فقد بلغ (0.969) , وهذا يعني ان الارتباط يكاد يكون تاماً بين هذه المتغيرات , ففي ظل الحصار الاقتصادي لابد ان تفقد الزيادات السكانية الى ارتفاع قسري في الانفاق العام ونتيجة محدودية الموارد يصبح الركود الى سياسة التمويل بالعجز أمراً حتمياً مما يفضي الى زيادة معدلات عرض النقود وهو العامل الجوهرى في تغذية الأصل التضخمي واستدامته.

ثانياً: المدة (2004-2015): - في هذه المدة ازداد معدل الارتباط الجزئي بين عدد السكان ومعدل التضخم الى (0.992) وظل نظيره مع عرض النقود ثابتاً (0.935) , أما معامل الارتباط مع النفقات العامة فارتفع هو

الآخر الى (0.99) ، وهذا يؤكد حقيقة ان الاقتصاديات الريعية تظل اسيرة للتضخم في حالتي تقلص القدرات المالية الحكومية او توسعها بسبب الاختلالات البنوية وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي والاكتشاف الاقتصادي.

ثالثاً: المدة (1990-2015):- من جدول (13) تبين ان اعلى ارتباط للتضخم كان مع عرض النقود (0.967) ومع مجموع السكان (0.969) . ويوضح جدول ان معدل ارتباط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة يتراوح ما بين (0.96-0.99) وهو ارتباط عالي جدا يدل على معنوية المتغيرات المستقلة .

الاستنتاجات

لقد توصلنا من دراستنا لظاهرة التضخم عموماً وفي العراق خصوصاً الى النتائج الآتية :

أولاً: ان المصداق الأكثر وضوحاً لديمومة التضخم وشيوعه في حالتي الانتعاش والركود كما يذهب البنيويون هو العراق ليس لأن اقتصاده ريعياً فحسب بل نتيجة انكشافه الاقتصادي بالغ الحساسية، ورغم اعلان السلطات النقدية بعد عام 2003 عن معالجة التضخم والحد من تأثيراته الضارة الا ان الحقيقة ليست كذلك، فما جرى هو تثبيت معدلات التضخم عند الحلقات العليا من تطورها وتخفيض معدل الزيادات اللاحقة في المستوى العام للأسعار ودليلنا على ذلك هو عدم عودة الدينار العراقي الى قيمته التي كان عليها قبل تفشي التضخم الجامح بعد حرب الخليج الأولى، ففي سنة 1990 كانت متطابقة القيمة هي (\$1 = 4 دينار) اصبحت (\$1 = 1937دينار) عام 2002 ولا زالت القيمة تتراوح عند هذه الحدود تقريباً (1228 -1936) D / \$ للسنوات (2003- 2013) رغم زيادة كمية الصادرات النفطية وقيمتها في السوق الدولية بوصفها مصدر الموارد المالية في العراق .⁽⁴⁷⁾

ثانياً: لازالت نظرية التضخم مشروعا غير مكتمل للتفسير ومحاولات تنقصها الجدية والنضوج للتقدير بمعنى حصر الآثار وتقنينها ، فهي ليست مانعة ولا جامعة لأنها لا تفسر الظاهرة بتمامها وليس فيها من حدود محكمة تمنع دخول مفردات ظواهر أخرى في دائرة مصاديقها فضلا عن ان مساحة تحكيم العقائد والمُتَبْنِيات الفكرية واسعة وممتدة في تقديرها مما يجعل الاجتهادات المؤطرة لمقارباتها اقرب الى التبرير منها الى التحليل ، ويمكننا ان نتبين ذلك بلا لبس في محاولة تحميل (وايلز) مسؤولية نشوء التضخم وتراكم معدلات نموه للنقابات العمالية حصراً .

ثالثاً : من خلال النموذج الاحصائي وقفنا على مجموعة من المفارقات بخصوص التضخم في الاقتصاد العراقي ، اولها هي عدم وجود مقايضة بين التضخم والبطالة كما يذهب الاقتصادي الإنجليزي (فيليبس) ، وهذا بحد ذاته يعكس عن تفكك بنية الاقتصاد العراقي وعدم مرونة جهازه الإنتاجي ولزوجة انتقال الصدمات النقدية فيه ، أي سريانها بما يشبه النسغ النازل، من الاعلى الى الأسفل ومن الخارج الى الداخل ، مع فقدان القدرة على إعادة تدويرها. والمفارقة الأخرى هي الترابط العكسي بين سعر الفائدة والتضخم حيث بلغ معامل ارتباطهما (-75%) للمدة 1990- 2015 وهذا يعني ان قيمة المدخرات تتناقص باستمرار وان الادخار توظيف غير عقلائي

للفوائض النقدية لذلك تنتشر ظاهرة تهريب الأموال بحثاً عن منافذ استثمارية مُجزية في الخارج ، والأصل في تجذر هذا المسار هو ان الاقتصاد العراقي كان ولازال يُدار على وفق آليات الاقتصاد الشمولي وعبر مؤسساته المنظورة والمُستترة .

رابعاً: ان اكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً على التضخم في العراق ، نشوء واستدامة، هما عدد السكان وعرض النقود، حيث بلغ معدل الارتباط لكليهما معا (96)% خلال المدة 1990-2015 ، وهاتان العلاقتان موضوعيتان ، فزيادة عدد السكان تفضي الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات ، ومادام العرض منهما محدوداً لابد ان ترتفع اسعارهما ، وفي اقتصاد ريعي يقود انخفاض متحصلات الحكومة من النقد الأجنبي وتزايد التزاماتها الاجتماعية نتيجة للزيادات السكانية الى تبني سياسة التمويل بالعجز التي تقود حتماً الى تغذية ظاهرة التضخم بمزيد من عوامل النمو والاستدامة .

خامساً: ان الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم على وفق النموذج الاحصائي طردية قوية، وهذا وحده يكفي دليلاً على نجاعة سياسة التمويل بالعجز اذا أنفقت تخصيصاتها لبناء أصول جديدة او تجديد أصول قديمة لان مخرجات هذه الاصول هي التي ستشكل غطاءً للإصدار النقدي الجديد .

التوصيات

أولاً: ترشيد الإنفاقين العام والخاص وليس الحد منهما لأنهما يشكلان حافزاً لاغنى عنه لزيادة الإنتاج ، وذلك من خلال تغيير مساريهما بتوجيههما نحو الاستهلاك الضروري والكمالي غير البذخي وهذا بدوره يقتضي السيطرة على منافذ الاستيراد والتحكم بمكوناته .

ثانياً: تبني سياسة فعالة لتعبئة المدخرات من خلال إعادة النظر بهيكل الفائدة القائم وجعل معدلاتها اكثر اغراءً وجاذبية بُغية سد الذرائع امام هروب النقد الأجنبي الى الخارج .

ثالثاً: رفع القيود عن المبادرة الفردية وتخفيض كلفة الاستثمار المادية والإدارية ، اذ تشير الاحصاءات الدولية الى ان (التكلفة الاجمالية لتأسيس شركة في البرازيل 640 \$ و 739 \$ في تشيلي ، ويقدر اجمالي الوقت اللازم للتسجيل في البرازيل 36 يوماً مقارنة ب 60 يوم في تشيلي)⁽⁴⁸⁾ ، ولو قارنا هذه التكاليف بمثيلاتها في العراق لارتفعت التقديرات في كلا الجانبين - النفقات والزمن - الى ارقام خيالية ، وفي مجال المعاملات يمكن الاسترشاد باحصاءات (بين هام) التي تراوحت تبعاً لها (التكاليف اللازمة للحصول على خط هاتف تجاري مثلاً بين ... 130 \$ في ماليزيا الى 600 \$ في الأرجنتين وخلال اسبوعين)⁽⁴⁹⁾ ، وهي أيضاً ارقام متواضعة مقارنة بما يتحمله المواطن العراقي للحصول على هذه الخدمة وامثالها من الخدمات الأخرى.

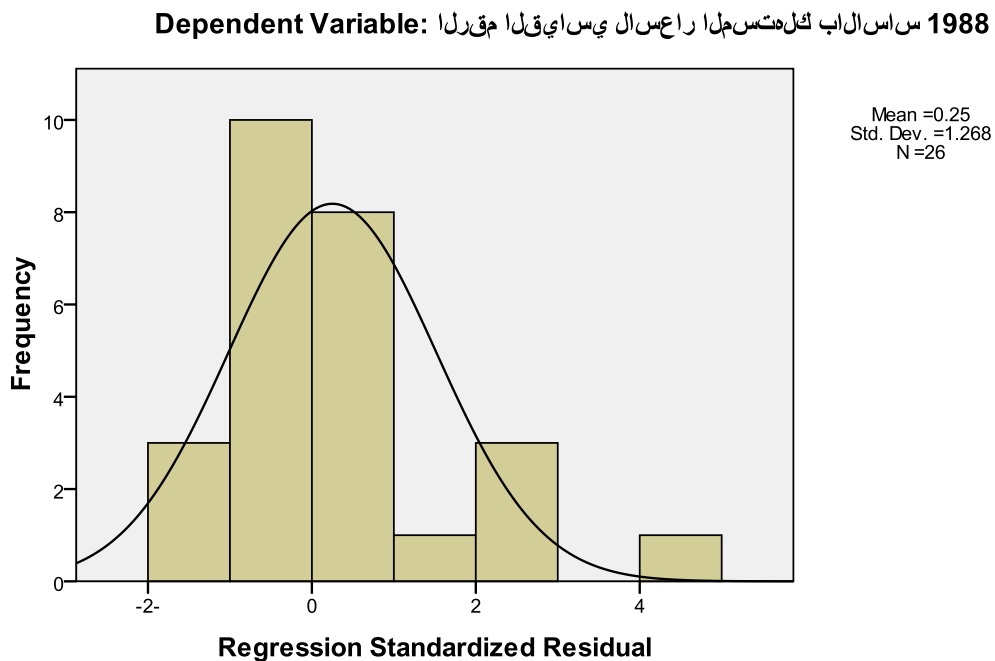
ولخلق بيئة استثمارية جاذبة لراس المال المحلي والاجنبي ولغرض تنويع مصادر الدخل وتوفير القاعدة المادية لمعالجة التضخم لابد من مراعاة شروط تيسير المعاملات وتدنية نفقات اتمامها .

رابعاً: القبول بمبدأ المقايضة بين التضخم وسياسة تكوين الأصول العينية خاصة في مجال البنية التحتية ، وهذا وحده يبرر اعتماد سياسة التمويل بالعجز لتجاوز عقبة نقص الموارد المالية اللازمة لإنجاز تلك المشروعات الحيوية .

الملاحق الإحصائية

المدرج التكراري

Histogram



المصدر : الشكل البياني من عمل الباحث استناداً الى معطيات برنامج spss

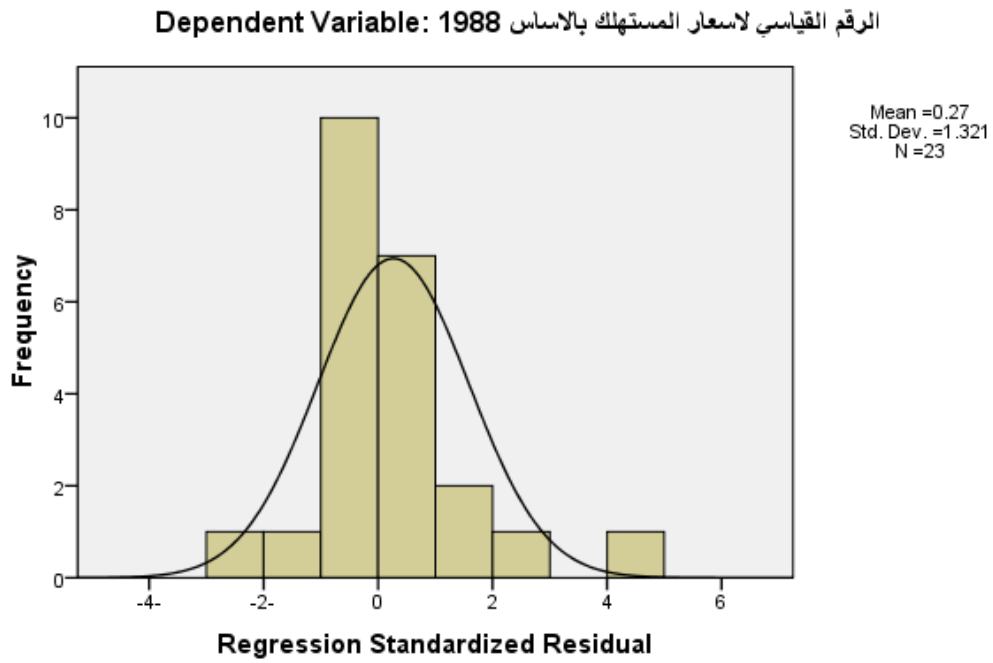
المدة (1990-2003)

X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	Year
141.79	84.91	84.4	17890	156.917	297.111	7.6	153.59	4	161.2	1990
174.97	42.28	101.3	18419	86.656	106.82	9.1	246.7	10	461.9	1991
328.83	50.47	101.1	18949	74.622	141.635	9.6	439.09	21	848.8	1992
689.54	89.97	191.5	19478	38.388	184.536	12	864.3	74	2611.1	1993
1994.42	256.59	236.2	20007	36.462	191.649	12.8	2389.01	458	15461.6	1994
6907.84	1069.86	205.1	20536	39.895	195.712	12.8	7050.64	1674	69792.1	1995
5425.42	1780.13	151	21124	40.568	217.281	12.8	9605.03	1170	59020.8	1996
6058.02	4105.37	87.7	22045	63.873	263.427	12.8	10380.97	1471	72610.3	1997
9205.01	5204.3	66.4	22702	65.421	355.25	12.8	13518.76	1620	83335.1	1998
10335.52	7190.65	70.9	23382	67.131	417.711	12.8	14838.36	1972	93816.2	1999
14987	11330.34	70	24085	69.037	423.586	12.8	17280.06	1930	98486.4	2000
20797.27	12892.46	55.6	24813	70.879	433.351	12	21590.89	1929	114612.5	2001
25182.85	19711.25	52.1	25565	72.808	403.449	12	30136.01	1957	136752.4	2002
19825.48	21463.46	2.5	26340	75.104	269.904	8.5	57736.01	1936	181301.7	2003

- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

المدرج التكراري

Histogram



المصدر : من عمل الباحث استنادا الى معطيات برنامج spss

المددة (2015-2004)

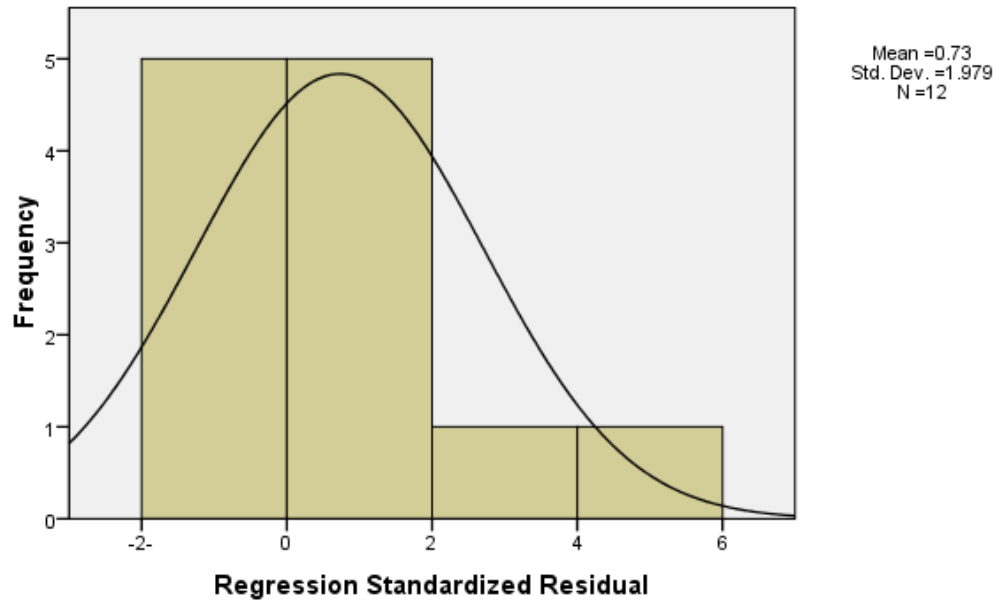
X9	X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	Year
321174.9	329827.4	111.6	27139	84.883	416.078	7.7	101486.3	1453	230184.1	2004
263751.8	405028.9	10.5	27963	87.526	434.388	6.7	113991.3	1472	315259	2005
380768	490633.6		28810	73.542	478.514	7.3	154600.6	1475	483074.4	2006
390312.3	545994.5		29682	67.976	485.106	10.9	217211.7	1267	632029.8	2007
594033.8	802521.8	76.3	31895	75.654	517.166	11.3	281899.3	1203	648891.2	2008
525670.3	552093.5	16.9	31664	108.221	547.208	8.4	373000.3	1182	630713.1	2009
701342	701782.2	5.8	32490	114.509	584.959	6.8	517434.9	1185	646208	2010
787576.7	1088074	8.9	33338	113.447	628.969	6.4	624739.3	1196	682367	2011
1051396	1198172	17.6	34207.25	116.396	702.01	6.4	637358.7	1233	723665	2012
106873	113767.4	73.69	35095.77	112.792	731.58	6.4	738309.6	1233	870030	2013
113473.6	105609.8	71.68	36455.69	117.554	1738.72	6	726924.5	1214	938209.2	2014
70397.5	66470.3	18.94	36933.71	93.745	1696.31	6	654354.3	1247	1006388	2015

- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, النشرات الإحصائية لسنوات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

المدرج التكراري

Histogram

Dependent Variable: الرقم القياسي لاسعار المستهلك بالاساس 1988



الهوامش

- 1- H.G. Johnson , Essays in Monetary Economics , (London, 1949), p.104.
- 2- R.I.Ball , inflation and the Theory of Money , (London , 1969) , p.13-14.
- 3- F.W. Paish , studies in inflationary Economy , (London , 1962), p.311.
- 4- جيمس جوارتيني وآخرون ، الاقتصاد من منظور الفهم السليم ، ترجمة وتدقيق نوح الهرموزي - رشيد اوراز ، (منشورات المتوسط /إيطاليا/ميلانو/2017)، ص 73 .
- 5- M.Maria John Kannady , Macro Economic Theory , (Delhi , 2011) , p.229.
- 6- جيمس جوارتيني وآخرون ، م.س ، ص 73.
- 7- Ein Zig , Inflation , chtto and windus , (London , 1952) , pp.13-23.
- 8- B.Hanson , Excess Demand unemployment , vacancies and wages , (Quarterly Journal Economics , vol.84 , Feb.1970) , p.8.
- 9- B.Hanson ,Astudy in the theory of inflation , (New york , 1951) , p.9.
- 10- مايكل آيدجمان ، الاقتصاد الكلي .. النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، (دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1985) ، ص 207-208.
- 11- Zhuo Tan , principles of Macro economics ,(university of Miami ,U.S.A , 2012),p.2.
- 12- D.Laidler , inflation asarvey ,(the economic journal , December , 1975) , pp.744-745.
- 13- ملخصة عن :
- Fisher , The purchasing power of money, (London, 1922), cha,3.
- 14- Gardner Ackley , Macro Economic theory , (London ,1969), p.118.
- 15- Milton Friedman , the optimum Quantity of Money , (Chicago , 1969) , p.67.
- 16- Milton Friedman , the Role Monetary policy , (American Economic Review , 1968) p.12.
- 17- جيمس جوارتيني وآخرون ، م.س، ص 76 .
- 18- اي ، راي كانتربري ، موجز تاريخ علم الاقتصاد ، ترجمة سمير كريم ، (المركز القومي للترجمة ، القاهرة / 2011)، ص 405 .
- 19- G. Ackley , Administered prices and inflationary process , (American Economic Review , 1959), pp.419-420.

- 20- فاروق شقوير ، دور السياسة المالية في معالجة التضخم ، (رسالة ماجستير / جامعة القاهرة / 1971) ، ص 53.
- 21- د. عبد الزهرة فيصل يونس ، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي ، (دار امجد للطباعة / عمان / 2016) ، ص 287.
- 22- Wiles , Cost , inflation and the stake of economic theory , (Economic journal , June 1973) , p. 393.
- 23- Denial , J.B. Mitchel , Some Empirical observation of Relevance to the Analysis of union wage Determination , (Journal of Labor Research , 1989) , pp.193-196.
- 24- D. jakson and Anathors , Do trade unions cause inflation , (Cambridge , Department of Applied Economic accessional paper 36, 1972) , pp. 35-36.
- 25- John Kenneth Gelbraith , The new industrial stake , (Boston , 1967) , p. 6.
- 26- William D. Milberg, The Mega crop and Macro dynamics ,(New york and London , England :M.E. sharpe , 1922) , pp.85-100.
- 27- William D. nor haus , The falling rate Of profits, (Brookings papers of economic activity 24, no.1 , 1974) , p.169.
- 28- E.ray canterbery , Avita theory of personal income Distribution , "South Economic journal 46, July 1979), p.12.
- 29- Lib , Pr.13-15.
- 30- د.عبدالزهره فيصل يونس ، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي ، (دار دجلة للطباعة والنشر / عمان / 2016) ، ص 131.
- 31- د.سمير امين ، مابعد الراسمالية ،(مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1988) ، ص 24-25.
- 32- د. رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، (الهيئة المصرية العليا للكتاب / 1980) ، ص 84.
- 33- طاهر فاضل حسون ، مصادر التضخم النقدي في العراق ، (بغداد ، 1978) ، ص 136.
- 34- عبدالرحمن ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق عبدالواحد وافي ، (لجنة البيان العربي ، ج 3 ، 1958) ، ص 76.
- 35- راؤول بريتش ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ترجمة جرجيس حسن ،(الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة) ، ص 19.
- 36- روجر روزنبلات ، ثقافة الاستهلاك ، ترجمة ليلى عبدالرزاق ، (المركز القومي للترجمة / القاهرة / 2011) ، ص 6.
- 37- د. عبد الزهرة فيصل يونس ، م. س ، ص 275-279.
- 38- اي . راى كاتنبراي ، م.س ، ص 392.

- 39- جيمس جوارتيني ، م. س ، ص 75 .
- 40- N. Gregory Mankiw , Macro economics , (new york , 2010) , pp. 395-396.
- 41- اي . راي كانتربراي ، م.س ، ص 393.
- 42- جيمس جوارتيني ، م. س ، ص 76 .
- 43- دانيال عبدالرزاق ، التضخم في الاقتصاد العراقي ، (الجهاز المركزي للإسعار / بغداد / 1975) ، ص 214 .
- 44- طاهر فاضل حسون ، م.س ، ص 203 .
- 45- د.ابراهيم مراد الدعمة ، د.مازن حسن الباشا ، اساسيات في علم الإحصاء مع تطبيقات spss ، (الأردن / عمان / دار المناهج / ط1/2013) ، ص49.
- 46- الحسن عبدالله باشابوه ، الإحصاء وتطبيقاته على الحزمة الإحصائية spss ، (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع / عمان / 2012) ، ص37.
- 47- انظر جدول (2) ، ص 19.
- 48 - جيمس جوارتيني ، م.س ، ص 687 .

49 - Benham;A.UNDL ;Measuring The coast Exchang; (paris;1998) ;p.25